




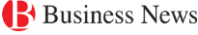


Association Tunisienne
de Défense des Libertés
Individuelles

المعرض
الشهري للصحافة

LA REVUE
DE PRESSE
MENSUELLE

THE MONTHLY
PRESS
REVIEW

www.adlitn.org

Sources	Articles
 <p>27-03-2020</p> <p>Réalités</p>	<p>Covid-19 : les mégaphones des mosquées à la disposition des autorités pour conseiller les citoyens</p> <p>Le ministère des Affaires religieuses propose, temporairement et pour épauler les efforts nationaux de lutte contre le covid-19, de mettre à la disposition des ministères concernés les mégaphones des mosquées pour les campagnes de sensibilisation, sous forme de conseils sanitaires, juridiques et religieux. c'est ce qu'annonce un communiqué daté de ce mardi 24 mars 2020. Ceci sera réalisé à la demande des parties concernées et avec la coordination totale des autorités régionales et locales, en coopération avec les directions régionales des affaires religieuses. L'objectif étant de faire prendre conscience de l'aspect moral de la lutte contre cette épidémie et d'interagir avec les mesures sanitaires préventives, dont en premier lieu l'obligation de respecter de l'interdiction de déplacement et la quarantaine, pour se protéger et éviter de nuire aux autres.</p>
 <p>26-03-2020</p> <p>businessnews</p>	<p>Lotfi Zitoun : les marches nocturnes sont une folie !</p> <p>Le ministre est revenu sur les marches nocturnes à visée religieuse. Plusieurs personnes dans certains quartier de la capitale marchent la nuit en implorant Dieu de leur venir en aide. Lotfi Zitoun a déclaré qu'il s'agissait d'une « folie » et qu'il est impératif de rester à la maison et de respecter le confinement. Le ministre a ajouté qu'il était intolérable que les forces de l'ordre et l'armée soient mobilisées pendant le couvre-feu à cause de tels agissements. M. Zitoun s'est interrogé s'il fallait que les cadavres s'accumulent dans les rues pour que le peuple prenne conscience de la gravité de la situation.</p>
مقالات باللغة العربية	
 <p>27-03-2020</p> <p>alchourouk</p>	<p>بطاقة إيداع بالسجن ضد الداعي الي التجمهر ليلا بالجليل الأحمر وأخرى ضد مروّج خبر استقالة قيادات أمنية</p> <p>أكد رئيس مكتب الإعلام والاتصال ونائب وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس محسن الدالي أن النيابة العمومية قد أصدرت بطاقة إيداع بالسجن في حق الشخص الذي دعا الى التجمهر ليلا و التكبير بمنطقة الجبل الأحمر بالعاصمة. وبيّن الدالي في تصريح لووكالة تونس افريقيا للأنباء أنه تم ايداعه السجن بتهمة التحريض و الدعوة إلى التجمهر خلال حظر التجول. وكانت مجموعة من المواطنين بمنطقة الجبل الأحمر قد تجمهروا خارج منازلهم ليلا في تجمعات متوجهين بالدعاء و التكبير لرفع وباء فيروس كورونا في خرق واضح لقرار حظر التجول الذي تم اتخاذه في إطار مجابهة الوباء. من جهة أخرى أشار الدالي إلى أنّ النيابة العمومية أصدرت أيضا بطاقة إيداع بالسجن ضد مروّج أخبار تعلقّت بوجود تملل و استقالات في صفوف قيادات أمنية. وكانت وزارة الداخلية قد أكدت في بلاغ لها يوم 22 مارس الجاري أن الادارة الفرعية القضايا الإجرامية تمكنت من إلقاء القبض على مستغل صفحة إلكترونية بموقع التواصل الاجتماعي تعمد من خلالها نشر أخبار زائفة تتعلق باستقالة قيادات أمنية و مسؤولين بالدولة من شأنها المس من استقرار البلاد و زعزعة أمنها. وأشار الى أن النيابة العمومية قد أدنت بالاحتفاظ به لاتخاذ الإجراءات القانونية ضده ومواصلة الأبحاث.</p>
	<p>المساجين في ظل مخاطر الكورونا في تونس: حلول جزئية في مواجهة غير متكافئة</p> <p>تدابير على صعيد إدارة السجن</p>

28-03-2020

[legal-agenda](#)

توزيع كميات هامة من مواد التنظيف والتعقيم وأجهزة قياس الحرارة على مختلف الوحدات السجنية،

تخصيص فضاءات للعزل الصحي،

تعليق الزيارات المباشرة للمساجين بصفة مؤقتة والاقتصار على زيارة واحدة عادية بالحاجز في الأسبوع،
التقليص في عدد الأقفاف [1] للمساجين واتخاذ الاحتياطات اللازمة في التعامل معها عبر ارتداء القفازات وتوفير وسائل التطهير والتعقيم وحفظ الصحة [2].

تدابير على صعيد المحاكم والنيابات العامة

من جهتها، اتخذت المحاكم والنيابات العامة جملة من الإجراءات تحقيقا لذات الغاية. ومن أبرزها الآتية:

ترشيد الإلتجاء إلى الإيقاف التحفظي والنزول به إلى الحد الأدنى الممكن،

مراجعة قرارات الإيقاف السابقة من الدوائر الحكومية ولو دون صدور طلب في الغرض ممن له مصلحة،

إصدار قضاة تنفيذ العقوبات في إطار صلاحياتهم القانونية لقرارات سراح شرطي [3]،

إصدار أحكام مخففة في القضايا الجناحية الجارية المتعلقة بموقوفين.

لا يعلم هنا الأثر الفعلي لمثل هذه المبادرات على ظاهرة الإكتظاظ بالسجون لغياب الإحصائيات المحيطة وإن كان من شبه المؤكد أنها لا تؤدي فعليا لتغيير حقيقي في واقع السجون لأهمية عدد المساجين والتي تتجاوز طاقة استيعابها الحقيقية بنسبة تناهز 135%، ولكون ما هو مخول للسجين من مساحة يؤدي بالضرورة لتعريضه لمخاطر العدوى في حال تفشي الوباء بمحل احتجازه [4].

يستدعي بالتالي حسن التعاطي مع المخاطر الحقيقية التي باتت تهدد المؤسسات السجنية في ظل ما هو معطن تطور الحالة الوبائية بتونس المبادرة إلى اتخاذ إجراءات يكون مفعولها أوسع وتترك أثرا واضحا في السجون. ويتبين من الخطاب الرسمي وجود وعي بهذا الواجب، من دون أن يترافق هذا الوعي مع تدبير توفّر النجاعة والسرعة المطلوبتين.

رئيس الجمهورية: عفو عيد الاستقلال فرصة ضائعة ووعد بالتلافي

تحتفل تونس كل يوم 20 مارس بعيد استقلالها الوطني. وقد جرت العادة أن تصدر رئاسة الجمهورية في تلك المناسبة عفوا رئاسيا عن عدد واسع من المساجين. في الموعد المحدد، والذي تزامن مع اعلان وصول الحالة الوبائية بتونس للدرجة الثالثة، أعلن عن قرار رئيس الجمهورية قيس سعيد تمتيع 1856 محكوما عليهم، بالعفو الخاص الذي سيفضي إلى سراح 670 سجينا منهم فيما يتمتع البقية بالخط من مدة العقاب المحكوم به. "وقد بدا من الواضح من حينها أن استعمال صلاحية العفو كانت دون الأثر والقدر المطلوب لتحقيق غاية التوقي من الكورونا التي باتت بفعل الواقع والضرورة مطلوبة منها. وقد فسر هذا ما ذكر في البلاغ الرسمي من كون الرئيس "دعا لجنة العفو الخاص إلى دراسة قائمة إضافية من ملفات المساجين للنظر في إمكانية العفو عنهم وذلك للتخفيف من ضغط السجون والمساهمة في الحفاظ على صحة كل التونسيين". كشف هنا التعاطي عن كون القدرة على اتخاذ الإجراءات بشكل مسبق وسريع غابت عن جملة المتدخلين في ملف العفو الرئاسي وأولهم رئاسة الجمهورية صاحبة الاختصاص التي كان ينتظر منها تحديد معايير جديدة للعفو تطور من مجاله قبل تاريخ عيد الاستقلال وكان يمكنها في هذا الإطار التفكير في إسناد عفو كامل لكل من صدرت في حقهم أحكام سجنية في قضايا مالية دون التفتات لشرط مدة تنفيذ العقوبة الذي حدد منها سائفا كشرط للعفو. وربما يفسر ترددها هذا تدخل رئاسة الحكومة على الخط طلبا لعلاج مطلوب.

رئاسة الحكومة رؤية واضحة وحاجة لآلية إنفاذ سريعة:

بتاريخ 2020-03-21، أعلن رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ عن كون حكومته "بصدد دراسة تشريع يعلق وقتيا التنبعات في الجرائم المالية". وتبدو مبادرته هذه هامة جدا لكونها ستؤول إلى عفو تشريعي على المحكومين في جرائم شيكات بدون رصيد والخيانات (إساءة الأمانة) وهي فئة هامة من بين المودعين بالسجون قد يؤدي الإفراج عنها لتخفيف حقيقي في حدة الإكتظاظ بها. ويؤمل هنا أن يتم سن هذا التشريع بسرعة كبرى تناسب ما هو معلوم من كون الوباء المراد حماية السجون به يتطور انتشاره بسرعة كبيرة قد لا تنتظر ما يستدعيه سنّ هذا التشريع في الأحوال الاعتيادية من زمن.

يبدو فعليا مسار التشريع الاعتيادي بما يستدعيه من مسارات تستغرق حتما حيزا زمنيا هاما غير ملائم لتحقيق معالجة سريعة للإشكال القائم بما يكون معه التفكير في تشريعات بإجراءات خاصة فيها روح الاستعجال مبرراً. أجاز في هذا الإطار الفصل 70 من الدستور التونسي للمجلس النيابي أن يفوض صلاحيته التشريعية لمدة شهرين لغرض معين لرئيس الحكومة. وتقدم هذا الأخير فعليا للمجلس النيابي بمشروع قانون موضوعه إسناده تفويضا تشريعيًا لإصدار المراسيم اللازمة لاتخاذ ما يجب من إجراءات للتصدي لفيروس الكورونا ولمعالجة آثاره على الاقتصاد. وينتظر تبعا لذلك أن تنظر الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب التي ستعقد يوم 31-03-2020 في هذا الطلب.

نأمل هنا وبالنظر للحاجة المتأكدة للسرعة في التشريع في عديد المسائل ومنها حق من في السجون في الصحة والحياة كما سلف بيانه ألا يؤدي التجاذب السياسي القائم وضعف الحزام السياسي للحكومة لإعاقة هذا المسار. كما ينتظر من رئاسة الجمهورية وبالنظر لخصوصية الوضع أن تسرع من إجراءات العفو الخاص وأن تتوسع في معايير إسناده المعتمدة من قبلها لكون انتشار الفيروس يحسب بالساعات والأيام. وعدم الوعي بهذا تقصير يضع حياة المساجين ومن يشتغلون بالسجون في خطر غير مبرر. ولها هنا فيما كان من مبادرة من الرئيسين السابقين منصف المرزوقي وباجي قايد السبسي من توظيف لمعايير العفو للتخفيف من حدة الاكتظاظ بالسجون ولحماية مستهلكي المخدرات من العقوبات السجنية وللتعبير عن رفض عقوبة الإعدام خير منوال ومثال يمكن الإستئناس به. وينتظر من الحكومة المبادرة بالسرعة المطلوبة لسنّ مراسيم العفو الواجبة بمجرد تحصيلها صلاحية ذلك ضمانا للحق في الصحة وحماية لفئة هشة تستحق عناية خاصة في هذا الوضع الإستثنائي.

رئيس الحكومة : دعوة لإصلاح تشريعي.. تبدو إجراءاته صعبة

لكن يلاحظ أن تفعيل قانون الطوارئ من جهة و تصنيف " الكورونا " من ضمن الأمراض السارية وتفعيل أحكام القانون المتعلقة بمخالفته في حق من لا يلتزمون بالحجر الصحي اقترن بإصدار المحاكم لأحكام بالسجن النافذ في حق العديدين بما يوحي بإمكانية ان ي

المفكرة القانونية

28-03-2020

[legal-agenda](#)

"مصلحة الطفل الفضلى" في زمن الكورونا: قرار قضائي عام بتعليق "حق الزيارة" في تونس

في الأسبوعين الماضيين، نشرنا قرارا صادرا عن محكمة الرباط يمنع سفر المحضون درءا للإصابة بالكورونا، على أساس أن الإذن بالسفر هو إهدار لمصلحة الطفل الفضلى. اليوم، ننشر قرارا صادرا عن المحكمة الابتدائية بمدنين (تونس) بتعليق حق الزيارة عملا بمصلحة الطفل الفضلى. اللافت في هذا القرار أنه ورد على صيغة على قرار عام ينسحب على جميع ملفات المحكمة (المحرر).

أصدر قاضي الأسرة بالمحكمة الابتدائية بمدنين[1] القاضي كمال الجطلاوي بتاريخ 25-03-2020 قرارا فوريا يقضي "بتعليق حق الزيارة وحق الإستصحاب وحق المبيت الصادر لفائدة من هم بمرجع المحكمة الابتدائية بمدنين بمقتضى أحكام أو قرارات أو أذن قضائية والإبقاء على المحضون لدى حاضنهم القانوني[2] مع ممارسة حق الرؤية فقط للمعني بالحكم أو القرار أو الإذن دون غيره ضمن الحماية الصحية للمحضون وعدم مغادرة محل سكنى حاضنه".

استند الجطلاوي لسبق قرار السلطة العامة منع التجول وفرض الحظر الصحي ولما ظهر من مخاطر على الصحة العامة من تفشي فيروس الكورونا ليصل للقول بكون تعليق حقّ الزيارة وحصره في حقّ رؤية المحضون، يحقق وحده مصلحة الطفل الفضلى في هذا الوضع الاستثنائي. ويظهر قراره هذا مجددا في فقه قضاء "الأزمة": فهو إنطلق من طلب صدر له من مندوب حماية الطفولة، لينتهي إلى فرض تدبير عام، في حين أن منطق الأحكام والمقرارات القضائية في الأحوال الاعتيادية يحجر ذلك ويوجب اقتصار نظر المحاكم على ما يعرضه عليها الخصوم من منازعات تتعلق بوقائع محددة[3].

إنطلاقا من ذلك، يكون القاضي قلب القاعدة المعمول به (وهي حقّ الزيارة) ليكسر قاعدة معاكسة تماما تحت وطأة الكورونا (تعليق حقّ الزيارة)، وذلك بهدف حماية مصلحة الطفل الفضلى. هذا الحكم الذي يعكس توجهها قضائيا لأقلمة المنظومة القانونية مع تحديات الأزمة كما يعكس تصور القاضي لوظيفته في حماية الأشخاص الأضعف، يستدعي الملاحظات الآتية: أن من شأن إصدار قرار عام بإلغاء الزيارة أن يؤدي إلى أضرار جانبية في حالات عدة، وخاصة في الحالات التي تشهد منازعات كبيرة بين الأهل أو يكون فيها الوضع النفسي للطفل أو للطرف الذي حرم من الزيارة والإصطحاب يستدعي حصولها. فمصلحة الطفل لا تقاس فقط من منظار مصلحته بالصحة الجسدية، إنما هي تشمل سائر الاعتبارات الأخرى بما

فيها مصلحة النفسانية. كما أن الأخذ بمصلحة الطفل الفضلى لا يعني بالضرورة حجب سائر المصالح في النزاع. وما يخفف من هذا النقد أنه يبقى بإمكان الطرف الذي حرم من حق الزيارة أن يتقدم بطلب لإعادة النظر في حرمانه منها، ميرزا المعطيات الخاصة التي قد تتوفر في ملفه بالذات.

أن تونس هي من الدول التي أرسى فيها القضاء عموماً اجتهاداً عادلاً في مقاربة حقوق الأمهات في قضايا الحضانة. الأمر للأسف ليس هو نفسه في العديد من الدول العربية الأخرى حيث غالباً ما تحرم النساء من حق حضانة أطفالهن بحكم بلوغهم سناً معينة، مما يحصر حقهن بالزيارة. من هذه الزاوية، وفيما نتفهم تماما صدور هذا القرار في الوضعية التونسية، فإنه يخشى أن يؤدي تطبيق هذا الاجتهاد في دول أخرى إلى نتائج أكثر إلتباساً.

فكرة القانونية

محمد العفيف الجعيدي

27-03-2020

[legal-agenda](#)

محاكمات الحجر الصحي في تونس: تشدد قضائي حيث وجب الحذر وعقوبة من دون نص

أدرج الأمر الحكومي عدد 152 لسنة 2020[1] مرض كورونا الجديد "كوفيد 19" على قائمة الأمراض السارية الملحقة بالقانون الملحق بها بما أجاز قانونا لمصالح الصحة استصدار مقررات في وضع المشتبه بإصابتهم بهذا المرض والمصابين به تحت طائلة الحجر الصحي من تاريخه الموافق ل 13-03-2020. من جهته، أقر رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد منعا عاما للجولان بداية من تاريخ 18-03-2020[2] من الساعة السادسة مساء إلى الساعة السادسة صباحا، كما حدد بداية من تاريخ 22-03-2020 الجولان والتجمعات خارج أوقات منع الجولان تلك[3]. تاليا، استدعى ضعف الإلتزام المواطني بالإجراءات المتخذة وما كان يعنيه ذلك من خطورة على الصحة العامة أن تستعمل الدولة صلاحية الضبط العدلي لإنفاذه على أرض الواقع.

تعهد بالتالي القضاء الجزائي بالتتبع العدلي لكل من ينسب له مخالفة الحجر الصحي أو حظر الجولان. وتبين في هذا الإطار إحصائيات صدرت عن جمعية القضاة التونسيين[4] وتعلقت بحصيلة عمل عشر محاكم من بينها محكمة تونس العاصمة خلال الثلاثة الأيام الأولى من حظر الجولان وهي 23 و 24 و 25 مارس 2020 أن تلك العينة من المحاكم تعهدت ب: 265 محضر بحث، وجهت فيها النيابة العمومية التهمة على 59 شخصا من أجل مخالفة الحجر الصحي و 253 آخرين من أجل مخالفة حظر الجولان. وقد صدر عن المحاكم فيها أحكام على 197 متهم بحالة إيقاف.

تؤكد هذه المعطيات في جانب منها جدية الدولة في مسعاها لحسن تطبيق إجراءات التوقي والدور الذي تلعبه القوى الأمنية والقضاء في ذلك. لكن أهمية هذا المسعى وحيويته لا يجب أن تحجب بعض الملاحظات، منها ما يتعلق بأهمية الإيقافات ومنها ما يتصل باحترام الحق في المحاكمة العادلة.

الإيقافات والأحكام السجنية: سلاح المكافحة الذي قد يتحول لداء

حاول القضاء أن يبرز صرامة في مواجهة من يخالفون قرارات الحجر الصحي وحظر الجولان بإصدار أحكام بالسجن النافذ في حق عدد هام منهم. وكان منها لمدد طويلة نسبيا وصلت للسنة الواحدة. بدت الغاية من هذا التوجه تحفيز الجميع تحت طائلة التهديد بالسجن على احترام المقررات الحكومية. وكان الهدف منها حماية الجميع من خطر انهيار كامل لسياسة التوقي في حال عدم الإلتزام بها.

يؤكد واقع الخيارات العقابية أن المحاكم كانت مضطرة لاختيار العقوبات السجنية. فليس بإمكانها اللجوء لأحكام الخطايا المالية، لكون مثل هذه الأحكام ينتهي أغلبها للسقوط بمرور الزمن بسبب ضعف منظومة تنفيذها وبالتالي ليس لها أي قدرة على "ردع المخالفين". كما ليس بإمكانها اعتماد العقوبات البديلة، لكون حالة الطوارئ لا تمكن من تنفيذها فعليا.

كان بالتالي القضاء بالسجن في حق المخالفين بمثابة الاضطرار وكان التشدد سلاحا معنويا اعتمدته المحاكم لنشر رهبة من التنبعات تمنع من تطور الخروقات عدديا. ولا يمنع هنا تفهم "الواقع" الذي وجدت المحاكم نفسها في مواجهته من ملاحظة أن المبالغة في التشدد وإصدار العقوبات السجنية يؤدي بالضرورة إلى تطوّر كبير في عدد المودعين بالسجون، بما يكون معه هؤلاء مصدر خطر لتفشي العدوى داخلها.

الحق في المحاكمة العادلة: اعتماد أمر الطوارئ سؤال حول شرعية الجرائم

تمت ملاحظة 253 شخصا بتهمة مخالفة حالة الطوارئ والتي نص عليها وعلى عقوبتها الفصل 9 من الأمر الرئاسي عدد 50 لسنة 1978 المؤرخ في 26 جانفي 1978 الذي يتعلق بتنظيم حالة الطوارئ والذي ينص على كون "كل مخالفة لأحكام هذا الأمر تعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين سنة أشهر وستين وبخطية تتراوح بين سنتين وألفين وخمسمائة دينار أو بإحدى

يلاحظ هنا أمران:

أولهما: أن الأمر الرئاسي الذي فرض حظر الجولان ورد بنصه أن "رئيس الجمهورية بعد الاطلاع على الدستور وخاصة على الفصل 80 منه وبعد استشارة كل من رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب يصدر الأمر الرئاسي الآتي نصه...". ويستفاد من هذا أن حظر الجولان الساري بمقتضاه ورد في خانة الاجراءات الإستثنائية التي نص عليها الدستور بالفصل 80[5] منه، لا ذلك الذي كان يخوله أمر الطوارئ لرئيس الجمهورية. وتطرح هذه المعايينة السؤال حول جواز تطبيق عقوبات وردت في أمر لم تفعله السلطة صاحبة الاختصاص على من يخرق مقتضيات أمر آخر صدر عنها وحرصت على بيان أنه لا يمت له بصلة.

ثانيهما، وهو الأهم، أن محاكمة أشخاص بتهمة وردت بأمر رئاسي يتعارض مع مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات. ويقتضي هذا المبدأ "ألا جريمة ولا عقوبة بدون نص قانوني سابق الوضع" ويكرسه الدستور التونسي بالفصل 28 منه[6] وفي الفصل 68 الذي اقتضى أن "ضبط الجرح والجنايات والعقوبات المنطبقة عليها" مجال حصري للقوانين العادية.

يتبين مما سلف أن التعاطي الجزائي مع مخالفات قرار منع الجولان يطرح إشكالا يتجاوز الحاضر ليتعلق باستبطان قواعد المحاكمة العادلة. ويستدعي هذا الأمر لخطورته أن تكف المحاكم عن الاستناد لأمر الطوارئ في تجريم خرق حضر التجول وأن تنتبه السلطة العامة لحاجتها لتشريع تتم وفقه مؤاخذه من يخالف "الإجراءات الاستثنائية"[7] التي أعلنها رئيس الجمهورية دون التفات لغياب الإطار القانوني اللازم لإنفاذها.

[1] أمر حكومي عدد 152 لسنة 2020 مؤرخ في 13 مارس 2020 يتعلق باعتبار الإصابة بفيروس كورونا الجديد "كوفيد 19" من صنف الأمراض السارية المدرجة بالمرفق الملحق بالقانون عدد 71 لسنة 1992 المؤرخ في 27 جويلية 1992 المتعلقة بالأمراض السارية.

[2] بموجب الأمر الرئاسي عدد 24 لسنة 2020 مؤرخ في 18 مارس 2020 يتعلق بمنع الجولان بكامل تراب الجمهورية.

[3] أمر رئاسي عدد 28 لسنة 2020 مؤرخ في 22 مارس 2020 يتعلق بتحديد الجولان والتجمعات خارج أوقات منع الجولان.

[4] ذكرت الجمعية أن هذه الإحصائيات تولت إعدادها ونشرها " تثمينا لمجهودات قضاة النيابة العمومية والسلسلة الجزائية وكلّ القضاة والمشرّفين على المحاكم في هذا الظرف الوطني الحساس، ودعما للمجهود الاتصالي للمحاكم في كامل تراب الجمهوريّة حول تطبيق الإجراءات القانونيّة للتصدّي للجرائم والمخالفات المتعلّقة بخرق حظر الجولان والحجر الصحي، "




[5] والذي يقتضي " لرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدد لكيان الوطن أو أمن البلاد أو استقلالها، يتعدّر معه السير العادي لدواليب الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية، ويُعلن عن التدابير في بيان إلى الشعب."

[6] نص الفصل 28 من الدستور "العقوبة شخصية، ولا تكون إلا بمقتضى نص قانوني سابق الوضع، عدا حالة النص الأرفق بالمتهم."

[7] يفرض الدستور دورا للمحكمة الدستورية في إعلان حالة الضرورة يتمثل في إعلانها باتخاذها في مرحلة أولى وفي كونها جهة القضاء الذي يتعهد بالمنازعة في استمرارها بمضي ثلاثين يوما على بداية سريانها . ويبدو بالتالي تفعيلها دون سن قانون ينضمها أولا وقبل إرساء المحكمة الدستورية مسألة تستحق النظر

Le 26-03-2020

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 26-03-2020 Réalités	Respect du confinement : statistiques des opérations sécuritaires pour le 23 mars 2020 <p>Le ministre de l'Intérieur Hichem Mechichi a affirmé hier qu'il y aura zéro tolérance pour les contrevenants du confinement général et les chiffres liés aux opérations effectuées par les forces de sûreté nationale l'attestent. Ainsi et selon le résumé des statistiques pour la journée du 23 mars 2020 réalisées par la Direction générale de la garde nationale et parvenues à Business News, 300 personnes n'ont pas respecté le confinement sanitaire général et 243 le couvre-feu. Des procédures judiciaires ont été prises à l'encontre de 138 individus en ce qui concerne le non-respect du couvre-feu. 35 ont été placés en garde à vue, 13 arrêtés et 90 laissés en état de liberté. 50 véhicules ont été saisis. En ce qui concerne la décision de fermeture imposée des commerces, 72 PV ont été ratifiés pour non-respect de cette décision. 12 cafés et 10 commerces ont été fermés. 6 personnes ont été arrêtées dans ce cadre et 26 laissées en état de liberté.</p>
 26-03-2020 businessnews	Mechichi : 724 personnes arrêtées pour non-respect du couvre-feu <p>724 personnes ont été arrêtées pour non-respect du couvre-feu et 77 autres sont en en garde à vue pour violation du confinement général, des chiffres annoncés par le ministre de l'Intérieur, Hichem Mechichi durant la plénière de ce jeudi 26 mars 2020. Pour rappel, selon l'article 9 du décret 78-50 du 26 Janvier 1978 relatif à l'état d'urgence : « Les infractions aux dispositions du présent décret sont punies d'un emprisonnement de six mois à deux ans et d'une amende de 60 à 2500 dinars ou de l'une de ces peines seulement. L'exécution d'office par l'autorité administrative des mesures prescrites en vertu du présent décret peut être assurée nonobstant l'existence de ces dispositions pénales ». Le président de la République, Kaïs Saïed a annoncé lundi 23 mars le déploiement des forces armées dans les rues pour garantir le respect du confinement. Un confinement qui prendra fin le 4 avril 2020, mais qui risque d'être prolongé.</p>
	مقالات باللغة العربية
 25-03-2020 alchourouk	6 أشهر سجنًا لشباب بتهمة التشهير بعلاء الشبابي <p>أكد الإعلامي ومقدم البرامج علاء الشبابي أنه تم اليوم إيداع شخص السجن المدني بالمسعدين بعد الحكم عليه بـ 6 أشهر سجنًا في قضية تلب وتشهير عبر فيسبوك كان قد رفعها ضده منذ 5 أشهر عن طريق المحامي بلال التازني.</p>

تعد الاخبار الزائفة شكلا جديدا من أشكال الاعتداء على الاشخاص والمؤسسات، ومع انتشار التكنولوجيات الحديثة وتنوع شبكات التواصل الاجتماعي عبر العالم وسرعة انتقال المعلومة، أصبحت جرائم نشر الاخبار الزائفة ذات بعد عالمي تتجاوز الدول والقارات حتى اصبح بإمكانها تدمير المؤسسات الكبرى والنيل من اعتبار الشخصيات الرسمية ومشاهير العالم من ادباء وفنانين وسياسيين.

ويمكن القول ان الحرب الحقيقية في عالمنا الحالي اصبحت حرب معلومات ، واصبح التشهير ونشر الاكاذيب من الوسائل المستعملة بين السياسيين وخاصة خلال الحملات الانتخابية.

لذلك كان من اللازم التدخل تشريعا لوضع حد لمثل هذه الجرائم وفق ما تقتضيه خطورتها

و في هذا السياق اوضح وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بزغوان سامي بن هويدي لـ " الشروق " انه يمكن تعريف جريمة نشر اخبار زائفة بكونها " كل فعل مادي يتمثل في النشر عن سوء قصد لمنشورات او معلومات او بيانات او اوراق مفتعلة او صور مصطنعة او وثائق مدلسة منسوبة الى الغير سواء كان شخصا طبيعيا او شخصا معنويا ومن شان ذلك ان يلحق مضره بذلك الشخص، على ان تتسبب تلك المنشورات في تعكير الأمن العام والسكينة العامة وان تبعث الرعب والفرع لدى عامة الناس .

ويشترط في تلك الجريمة توفر القصد الجنائي أي توفر سوء النية في الإضرار بالأمن العام والعلم مسبقا بزيف تلك الاخبار .

وقد نص الفصل 50 من المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الصحافة والنشر انه " يعاقب كمشاركين في ارتكاب ما يمكن أن يوصف بجنحة على معنى الفصل 51 وما بعده من هذا المرسوم كل من يحرض مباشرة شخصا أو عدة أشخاص على ارتكاب ما ذكر مما يكون متبوعا بفعل وذلك إما بواسطة الخطب أو الأقوال أو التهديد في الأماكن العمومية وإما بواسطة المطبوعات أو الصور أو المنقوشات أو الرموز أو بأي شكل من الأشكال المكتوبة أو المصورة المعروضة للبيع أو لنظر العموم في الأماكن العمومية أو الاجتماعات العامة وإما بواسطة المعلقات والإعلانات المعروضة لنظر العموم وإما بواسطة أي وسيلة من وسائل الإعلام السمعي والبصري أو الالكتروني والمحاولة موجبة للعقاب وفقا لمقتضيات الفصل 59 من المجلة الجزائية ."

ونص الفصل 54 من المرسوم المشار إليه أعلاه يعاقب بخطية من ألفي إلى خمسة آلاف دينار كل من يتعمد بالوسائل المذكورة بالفصل 50 من هذا المرسوم نشر أخبار زائفة من شأنها أن تنال من صفو النظام العام.

واعتبر الفصل 55 أن التلب هو كل ادعاء أو نسبة شيء غير صحيح بصورة علنية من شأنه أن ينال من شرف أو اعتبار شخص معين بشرط أن يترتب عن ذلك ضرر شخصي ومباشر للشخص المستهدف.

ولعل تشعب هذه الجريمة جعلها تتداخل مع جرائم أخرى، من بينها خاصة جريمة القذف العلني المنصوص عليها بالفصلين 245 و 247 من المجلة الجزائية والمعاقب عنها بالسجن مدة ستة أشهر وهي الجريمة التي تدرج ضمن القسم الخامس من المجلة المذكورة والتي تتمثل كما عرفها المشرع في كل ادعاء أو نسبة أمر لدى العموم فيه هناك لشرف أو اعتبار شخص أو هيئة رسمية.

و اضاف الرئيس بن هويدي انه يمكن لجريمة نشر اخبار زائفة ان تتداخل مع جريمة الفصل 128 من المجلة الجزائية التي وردت بالقسم الثاني من المجلة المتعلقة بهتك وهضم جانب الموظفين العموميين وأشبابهم وذلك بنسبة أمور لدى العموم او عن طريق الصحافة او غير ذلك من وسائل الإشهار أمورا غير قانونية متعلقة بوظائفهم دون الإدلاء بما يثبت صحة ذلك والتي يصل العقاب فيها الى عامين اثنين.

وقد أثّرت في الأيام الأخيرة قضايا تخص نشر إشاعات حول استقالات بعض الأمنيين ومسؤولين بالقصر الرئاسي من مناصبهم في فترة تشهد فيها البلاد حالة الطوارئ، وهي إشاعات من شأنها هتك جانب الموظفين العموميين المذكورين والنيل من اعتبارهم إضافة إلى عمق تأثير ذلك على الأمن والنظام العام بالبلاد.

كما يمكن ان تتداخل جريمة نشر أخبار زائفة مع جريمة الإساءة للغير عن طريق شبكات الاتصالات العمومية المنصوص عليها بالفصل 86 من مجلة الاتصالات ، وهي من الجرائم المتفشية منذ سنوات بعد انتشار استعمال شبكات التواصل الاجتماعي.

وفي إطار الجرائم الإرهابية يمكن للجماعات المتشددة أن تلجأ إلى نشر أخبار من شأنها أن تنال من الأمن والسلم العام وذلك عبر شبكات التواصل الاجتماعي مما يسدي على تلك الأفعال الصبغة الإرهابية ويجعلها تدخل تحت طائلة القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب.

القضاء بالمرصاد :

ورغم تدخل السلط العمومية خلال هذه الأيام بعد انتشار فيروس كورونا ودعوتها للمواطنين بالالتزام بالقوانين والتحري والتدقيق في ومصداقية المعلومات من مصادرها الرسمية ممثلة في وزارة الصحة والإدارات الراجعة لها وعدم إعادة إرسال معلومات صادرة من جهات غير رسمية ، والامتناع عن بث أي شائعات أو أكاذيب أو أخبار مضللة من شأنها النيل من النظام العام، فإن انتشار البلاغات الكاذبة والأخبار الزائفة والصور المفبركة لا تزال في تزايد رغم تولي السلط القضائية فتح أبحاث جزائية ضد كل من تورط في تلك الأعمال الإجرامية.

وقال محدثنا "يمكن حسب رأينا اعتبار هذه الجرائم من قبيل الجرائم الالكترونية التي تنال من الأمن الصحي وحتى الأمن الاقتصادي بالبلاد".

وانتهى بالتأكيد على أن النيابة العمومية في جميع المحاكم تسعى الى مجابهة هذه الظاهرة ومواجهة الشائعات واتخاذ الإجراءات القانونية ضد مروجيها ، بما يضمن حماية السلم الاجتماعي، لذلك تم فتح عشرات القضايا في هذه الفترة تتعلق بالثلب والفضف ونشر البلاغات الكاذبة .

خاصة وان تلك الإشاعات من شأنها عرقلة مجهود الدولة في مواجهة انتشار الفيروس ، أمام تعدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بإساءة استخدام التقنيات الحديثة في بث الأكاذيب والشائعات المغرضة ونشر الأخبار الملققة بما من شأنه إثارة القلق وتعكير الأمن العام.

المفكرة القانونية

فيديو يصور ركل مواطن خرق الحجر الصحي في تونس: "لا لاستغلال الحجر الصحي لانتهاك كرامة المواطنين"

26-03-2020

[legal-agenda](#)

مع تواصل ارتفاع حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كورونا في تونس لتصل إلى حدود 173 حالة معلنة حتى يوم الأربعاء 25 مارس الجاري، تم إعلان الحجر الصحي الشامل بأمر من رئيس الجمهورية قيس سعيد في إثر انتهاء اجتماع مجلس الأمن القومي ابتداء من 22 مارس 2020، وإيكال مهمة السهر على إلتزام المواطنين بحظر الجولان وتقليل الخروج إلى الشارع إلا للضرورة القصوى خارج أوقات الحظر، إلى دوريات مشتركة بين قوات الأمن والجيش. الأيام الأولى من تنفيذ هذه الإجراءات الاستثنائية، لم تخلُ من الانتهاكات الأمنية التي وصلت إلى حد استخدام العنف الجسدي واللفظي تجاه المواطنين الذين لم يلزموا ببيوتهم. هذه الانتهاكات وثقها مقطع مصور انتشر في مواقع التواصل الاجتماعي يوم الثلاثاء 24 مارس 2020، لعون أمن يركل مواطنا ويسقطه أرضا أثناء دعوته الناس للعودة إلى بيوتها، ضاربا عرض الحائط الضوابط القانونية التي تحدد التعامل مع مثل هذه الخروقات سواء في حالتي حظر الجولان أو كسر الحجر الصحي العام.

الفيديو الذي وثق حادثة الاعتداء، وإن استحسنة عدد من التونسيين في تعليقاتهم بدعوى ضرورة إتباع أسلوب "صارم" لردع المخالفين، إلا أنه اثار إستياء الكثيرين وخصوصا الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان التي أصدرت بيانا في نفس اليوم، عبرت خلاله عن أسفها من "استخفاف وخرق بعض المواطنين للتعليمات" بسبب ما اعتبرته أخطاء تواصلية أو

بطلا في توضيح الإجراءات، مشددة في نفس الوقت على وجوب أن لا يمثل هذا الظرف الاستثنائي "فرصة أو مبررا لما يأتيه بعض أعوان الأمن من اعتداءات وعنف مادي ولفظي ومن تهديد وترهيب يمس من كرامة المواطن ويتخطى الضوابط التي حددها القانون المنصوص عليه في الفصل 49 من الدستور[1]". وقد وجه البيان دعوة إلى وزارة الداخلية لإلزام منظوريها من الأعوان المباشرين لحسن تنفيذ إجراءات الحظر للنأي بأنفسهم عن هذه السلوكيات المرفوضة والتي تمس من كرامة المواطنين وحرمتهم الجسدية.

تعليقا على هذه الحادثة ولتوضيح موقف الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، صرّح كاتبها العام بشير العبيدي للمفكرة القانونية أن هذا البيان هو خطوة أولية للتنديد بهذه الممارسات التي إن تواصلت فستضطر الرابطة إلى اللجوء إلى القضاء. ليضيف أن عدم احترام المواطنين لإجراءات الحجر الصحي وإن كان دلالة على قلة وعيهم فهو في نهاية الأمر انعكاس لحالة التخبط في الخطاب السياسي للمسؤولين الحكوميين. فالضعف الاتصالي لمؤسسات الدولة، وخاصة رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة جعل عددا من المواطنين يتمردون على هذه التعليمات. هذا بالطبع دون أن ننسى تجاهل المصالح الحكومية أهمية تنظيم عمليات تسلم الرواتب والإعانات والذي نتج عنه تسجيل حالات عديدة من الفوضى والاكتظاظ في الشوارع أو أمام البنوك ومكاتب البريد. وقد اعتبر الكاتب العام للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أن سوء إدارة الأزمة على هذا المستوى يجعل من الدولة شريكة في تحمل المسؤولية. وعموما مهما كان الخطأ الذي بدر من المواطن، فإن ردة الفعل يجب أن تكون في إطار القانون، فمحاسبة المخالفين من صلاحيات القضاء وليس من مشمولات أعوان وزارة الداخلية، وحتى في حالة الحرب التي تحدث عنها رئيس الحكومة لا يمكن انتهاك كرامة الأسرى فكيف إن تحدثنا عن مخالفين لتدابير إجرائية يتم انتهاك كرامتهم الإنسانية والمس من حرمتهم الجسدية؟"


الحادثة وإن مرت دون تعليق رسمي من وزارة الداخلية، فإنها تعيد دق ناقوس الخطر من استغلال الأوقات الاستثنائية أو تشريعات الطوارئ لإطلاق أيدي الأجهزة التنفيذية وخصوصا وزارة الداخلية في التعاطي دون ضوابط مع المواطنين. خصوصا مع تواصل الجدل القائم حول مشروع قانون زجر الاعتداءات على الأمنيين والذي تعتبره العديد من منظمات المجتمع المدني والشخصيات الحقوقية خطرا داهما على الحقوق والحريات الفردية والجماعية التي تعززت بعد 14 جانفي 2011.

[1] يحدّد القانون الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وممارستها بما لا ينال من جوهرها. ولا توضع هذه الضوابط إلا لضرورة تقتضيها دولة مدنية ديمقراطية وبهدف حماية حقوق الغير، أو لمقتضيات الأمن العام، أو الدفاع الوطني، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة، وذلك مع احترام التناسب بين هذه الضوابط وموجباتها. وتتكفل الهيئات القضائية بحماية الحقوق والحريات من أي انتهاك.

لا يجوز لأي تعديل أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة في هذا الدستور

Le 25-03-2020

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 25-03-2020 Realité	Walid Jalled appelle à la fermeture des points de vente des boissons alcoolisées Le député Tahya Tounes, Walid Jalled a publié un statut, ce mercredi 25 mars 2020, indiquant qu'il va appeler le chef du gouvernement à fermer tous les points de vente des boissons alcoolisées sur tout le territoire tunisien puisqu'elles ne font pas partie des produits alimentaires de base. Le député indique que dans le cadre de l'action de commission locale de lutte contre le coronavirus Covid-19, il a été convenu de fermer le point de vente des boissons

alcoolisées de Soliman pour mettre fin à l'encombrement et les rassemblements. « Comme j'ai appris que les autorités sécuritaires n'ont pas réussi à exécuter cette décision, j'ai appelé le bureau du ministre du Commerce. On m'a indiqué qu'il n'y a aucune décision de fermeture des points de vente dans le cadre des mesures de confinement ». Walid Jalled a poursuivi, « de par ma qualité de député, et dans le cadre de la lutte contre les rassemblements, je vais appeler le chef du gouvernement à fermer tous les points de vente des boissons alcoolisées sur tout le territoire tunisien puisqu'elles ne font pas partie des produits alimentaires de base ».

مقالات باللغة العربية

الوردانين: القبض على 9 أشخاص بعد تسريب مقطع فيديو لجلسة خمرية بمشاركة طفل




25-03-2020

mosaiquefm

ألقت الوحدات الأمنية بالمنستير القبض على تسعة أشخاص، على إثر تداول مقطع فيديو مساء أمس على شبكة التواصل الاجتماعي "فايسبوك" لجلسة خمرية ضمت عديد الأشخاص من مدينة الوردانين وتعمدهم تصوير طفل وهو يدخن ويحتسي الخمر. وتحركت وحدات مشتركة تابعة لإقليم الأمن الوطني بالمنستير معززة بالجيش الوطني بسرعة قياسية حيث تم إلقاء القبض على 9 أنفار وقد تبين أن مقطع الفيديو يتعلق بحفل ختان وقد وجهت لهم تهم خرق التدابير المتعلقة بالحجر الصحي العام ومخالفة قانون الطوارئ والسكر الواضح وإحداث الهرج والتشويش في الطريق العام وإهمال شؤون قاصر من طرف عائلته وتسريب تسجيلات فيديو تتضمن اعتداء على الآداب العامة. أما منظم الحفل فقد لاذ بالفرار و قد صدرت بشأنه بطاقة تفتيش، وبعد استشارة النيابة العمومية اذنت بإيقافهم حسب ما افادنا به الكاتب العام النقابة الجهوية لقوات الأمن الداخلي بالمنستير مراد بن صالح.

Le 24-03-2020

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 24-03-2020 realites	<p>L'ANSI met en garde contre les cyber attaques</p> <p>L'Agence nationale de sécurité informatique (Ansi) a appelé toutes les structures et les institutions nationales sur sa page Facebook officielle, à renforcer leur niveau de vigilance face au risque d'augmentation des piratages informatiques. Un groupe de pirates a profité de la situation sanitaire critique que traversent les différents pays du monde et ont mené des cyber-attaques à savoir une attaque par déni de service (DDoS). Selon l'ANSI, ces attaques ont visé les distributeurs de la Poste et les processus liés au travail à distance. D'ailleurs, plusieurs pays européens ont décidé de suspendre les services postaux électroniques. L'ANSI appelle à prendre les mesures opérationnelles nécessaires et de permettre uniquement aux personnes ayant une identité et une adresse IP tunisienne d'accéder aux systèmes informatiques. « Nous resterons à votre disposition pour vous accompagner et répondre à toutes vos questions. Vous pouvez appeler contacter l'adresse mail : assistance@ansi.tn, notre page facebook officielle ou ce numéro : 71843200 » indique l'ANSI.</p>
	مقالات باللغة العربية






24-03-2020

Shemsfm

أفاد الناطق الرسمي باسم محاكم صفاقس القاضي مراد التركي أنّ النائب محمد العفاس تقدّم بشكاية إلى مركز الأمن بسوق الزيتون في منطقة قرمدة ضدّ عدد من المنتسبين للاتحاد العام التونسي للشغل متهما إياهم بتعمد هؤلاء تعنيفه جسدياً، بالإضافة إلى الإهانة والاعتداء اللفظي من طرفهم اليوم خلال حضوره في اجتماع بالإدارة الجهوية للصحة. وأضاف التركي أنّ مركز الأمن أشعر النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية صفاقس 1 بالواقعة التي أذنت بمواصلة الأبحاث مع عرض المتضرّر على الفحص الطبي. وأوضح مراد التركي في تصريح لـ (وات) أن الأبحاث جارية بمتابعة من النيابة العمومية في انتظار ما سوف تسفر عنه نتائج التساخير ولا سيما الطبية المأذون بها بحسب تعبيره. " وكان العفاس نشر مقطع فيديو اليوم على فيسبوك بدا فيه بثيابه المُمزقه يروي تفاصيل إعتداء نقابيين عليه في صفاقس، مؤكداً أن المعتدين عمدوا في البداية إلى طرده من الاجتماع رغم صفته كنائب للشعب ورئيس لجنة الصحة بالمجلس الجهوي قبل ان يعنفوه باللكم واللطم ويهشموا نظاراته ويفتكوا منه هاتفه الجوال.

Le 23-03-2020

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 23-03-2020 realites	<p>Formulaire nécessaire aux déplacements pour motif professionnel</p> <p>Un formulaire à remplir a été mis en place par le gouvernement pour permettre aux personnes qui doivent se déplacer pour accomplir leur travail de pouvoir le faire dans ce contexte de confinement général et de couvre-feu. Ce formulaire édité lundi, permet au personnel de la santé mais aussi aux journalistes, aux équipes d'astreinte des différents services publics et privés et autres commerçants de produits de première nécessité notamment de pouvoir se rendre à leur travail. Le formulaire en question doit être signé et tamponné par l'employeur. Notons que l'Etat a mis en place des mesures drastiques pour faire respecter le confinement général et le couvre-feu. Les contrevenants se voient retirer leurs permis et leurs cartes grises et encourent des sanctions légales.</p>
 23-03-2020 shemsfm	<p>En violation du couvre-feu, du Takbir dans les rues à Sidi Hassine</p> <p>La vice-présidente de la municipalité de Sidi Hassine a posté, ce soir du lundi 23 mars 2020, plusieurs vidéos en direct sur sa page Facebook personnelle montrant des habitants se ruant dans le quartier populaire 25-Juillet à Sidi Hassine (Tunis) scandant des « Allahou Akbar» (Takbir). Au départ, les « Takbir » étaient scandés dans les maisons et sur les toits et on pouvait même entendre les voix d'enfants. Par la suite, un groupe d'habitants est sorti sillonner les rues du quartier, toujours filmé par la responsable municipale qui, simultanément répondait aux commentaires de ses abonnés.</p>
 23-03-2020 businessnews	<p>Mesures de confinement : la LTDH dénonce les agressions contre les citoyens</p> <p>La Ligue tunisienne des droits de l'homme (LTDH) a rendu public un communiqué estimant que les dispositifs du confinement et du couvre-feu ne doivent à aucun moment justifier l'agression des citoyens, qu'elle soit physique ou verbale. La LTDH a regretté la prise à la</p>

légère des consignes de l'Etat par rapport au confinement comme étant une mesure de prévention contre la propagation du coronavirus Covid-19. Toutefois, cela ne doit pas être exploité ou pris comme un prétexte pour violer les droits de l'Homme, assure l'organisation. Ainsi, la ligue a appelé le ministère de l'Intérieur à imposer à ses agents le respect des citoyens et d'éviter ces pratiques agressives. Rappelons qu'en ce troisième jours de confinement, des policiers ont agressé des citoyens dans la rue n'ayant pas respecté les dispositifs de l'isolement. Ces agressions ont été filmées et massivement partagées sur la toile

مقالات باللغة العربية

وزير الداخلية: إيقاف 408 أشخاص خرقوا قرار حظر الجولان


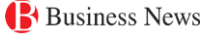
كشف وزير الداخلية هشام المشيشي في ندوة صحفية أنه تم إيقاف 408 أشخاص منذ انطلاق تنفيذ قرار حظر التجول تعمّدوا عدم احترام هذا الإجراء. وقال الوزير في ندوة صحفية بمقر وزارة الداخلية، إنه تم تقديم 30 موقفا في حالة تقديم و304 في حالة سراح والتنبيه على 105 آخرين وحجز 18 وسيلة نقل. كما أكد المشيشي أنه تم تحرير 204 محاضر مخالفة لمخالفات رفضت تطبيق الإجراءات، حيث تم غلق 412 محلا.


النيابة العمومية في زغوان تبادر للمطالبة بالإفراج عن الموقوفين: تغليب الحق بالصحة تحت وطأة الكورونا

علمت "المفكرة" أن وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بزغوان سامي بن هويدي بادر لتقديم مطالب سراح كتابية لفائدة المتهمين المودعين في جناح لا تضرّ الأمن العام بكل المحاكم التي تدخل ضمن نطاق صلاحياته. كما علمت أن عديد الدوائر الجنائية والجناحية بمختلف المحاكم أصدرت دون تقديم أي طلب مسبق قرارات إفراج عن متهمين موقوفين. وفسرت الأوساط القضائية هذه المبادرات بالرغبة في التخفيف من حدة اكتظاظ السجون وبالسعي لعدم إلحاق ضرر بالمتقاضين جراء الإجراءات الاستثنائية التي قررها المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل توكيا من خطر انتشار فيروس الكورونا. وتقدر المفكرة أن هذه الممارسة من الممارسات الفضلى التي تنتصر لقيم العمل القضائي كما تصورها دستور الجمهورية التونسية الذي نصب القاضي حاميا للحقوق والحريات. وتدعو مختلف المحاكم لاعتمادها دون تحفظ حماية لحق السجناء في الصحة وانتصارا للحرية والعدالة في مفهومهما الإنساني العميق.

Le 20-03-2020



<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 <p>20-03-2020</p> <p>Réalités</p>	<p>811 personnes en garde à vue pour non-respect du confinement général</p> <p>Dans une déclaration accordée à Mosaique FM Khaled Hayouni porte-parole du ministère de l'Intérieur, a annoncé que 811 personnes sont placées en garde à vue et 121 arrêtées pour avoir brisé le confinement général, et 69 autres sont placées en résidence surveillée. Hayouni a rappelé la décision de la direction générale de la sécurité nationale concernant la saisie des véhicules particuliers qui circuleront sans justificatif. Une décision appliquée depuis ce matin sur tout le territoire Tunisien. Le confinement total est mis en place depuis le dimanche 22 mars 2020 jusqu'à samedi 4 avril 2020.</p>
 <p>20-03-2020</p>	<p>Arrestation d'une personne pour propagation de fausses nouvelles</p> <p>L'administrateur d'une page Facebook a été arrêté par les forces de l'ordre, d'après un</p>

businessnews	<p>communiqué du ministère de l'Intérieur du 22 mars 2020, pour propagation de fausses nouvelles et préjudice à travers les réseaux sociaux. Il s'agit de la page qui avait propagé, le 21 mars, des rumeurs concernant la démission de responsables sécuritaires et de responsables de l'Etat. Ces rumeurs, dans la situation actuelle du pays, sont susceptibles de porter atteinte à sa stabilité à et à sa sécurité, estime le ministère. Ainsi, le téléphone portable et l'ordinateur de la personne concernée ont été saisis. Le ministère public a ordonné son maintien en détention et la poursuite de l'enquête à son encontre.</p>
مقالات باللغة العربية	
 <p>19-03-2020 alchourouk</p>	<p>لحمية 23 ألف مقيم ... غرف عزل ... منع الزيارات وتسريح 1000 سجين</p> <p>بعد ان اتخذت الادارة العامة للسجون والاصلاح التابعة لوزارة العدل اجراءات عدّة لحماية المساجين من انتشار وباء الكورونا سيتم اليوم اطلاق سراح حوالي 1000 سجين ... تونس – الشروق: اكدت وزارة العدل انه في نطاق متابعتها للوضع الصحي في البلاد وعملا بمبدأ الحيطة والحذر وحرصا على ضمان سلامة الأعوان</p>

Le 19-03-2020

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 <p>19-03-2020 Réalités</p>	<p>Lors du confinement : Un chauffeur d'Intigo dit avoir été agressé par des policiers</p> <p>Un chauffeur de taxi-scooters Intigo a diffusé une vidéo dans laquelle il dit avoir été agressé par des policiers en racontant, la bouche ensanglantée, les circonstances de son agression le 6ème jour du confinement. Malgré avoir obtenu un ordre de mission, selon les dires du jeune homme, les policiers l'ont arrêté et confisqué son permis, sa carte d'identité et la carte grise de son scooter tandis qu'il était en train d'assurer son travail. « Je lui ai montré l'autorisation délivrée par le ministère de l'Intérieur qui nous permet de travailler jusqu'à minuit... pourtant, le policier m'a agressé » a-dit-il. Ce témoignage a été diffusé au lendemain du communiqué du ministère de l'Intérieur avertissant qu'il procédera à partir de vendredi 27 mars 2020, à la saisie des véhicules particuliers qui circuleront sans justificatif. Le journal officiel de la République tunisienne a publié le 23 mars le décret relatif au confinement et aux sorties durant la période du confinement. L'article 2 de ce décret autorise à tous les salariés du privé et du public ayant un ordre de mission, imposé par une nécessité de travail de quitter leur domicile. Les spécificités de cet ordre de mission seront définies par le ministère des Affaires sociales et par le ministre chargé de la Fonction publique et de la Lutte contre la corruption, chacun dans sa spécialité.</p>
 <p>19-03-2020 businessnews</p>	<p>La famille de Mourad Trabelsi lance un appel de détresse</p> <p>Des membres de la famille de Mourad Trabelsi, frère de Leila Ben Ali, ont lancé un appel de détresse urgent au président de la République et au chef du gouvernement, pour intervenir en faveur de Mourad Trabelsi emprisonné depuis 10 ans, et dont l'état de santé s'est dégradé de manière inquiétante. Dans une déclaration accordée à Business News, un membre de la famille</p>

de Mourad Trabelsi a indiqué : « Je lance un appel urgent au président de la République, Kais Saïed ainsi qu'au nouveau chef du gouvernement Elyes Fakhfakh, je vous en prie, agissez ! Il est agonisant. Aujourd'hui, je suis allé lui ramener ses besoins en prison. Je ne l'ai pas rencontré au départ pour éviter les contacts à cause de l'épidémie. En partant, les agents m'ont rappelé pour me dire qu'il voulait me voir. C'est peut-être la dernière fois que j'aurai l'occasion de le faire. Ils l'ont ramené au parloir sur une chaise roulante. Il était dans un état effroyable. Il ne pouvait ni parler, ni se tenir debout. Il m'a juste dit en pleurant qu'il voulait mourir entre sa famille, qu'il ne voulait pas mourir en prison ». Et d'ajouter : « Tous les agents pénitenciers le soutiennent et reconnaissent son attitude et sa bonne conduite. Pourquoi tant de haine ? Pourquoi le maintenir en prison, alors qu'il est mourant, qu'il n'a plus rien, tous ses biens ont été confisqués, qu'attend-on de lui? Pourquoi n'a-t-il pas bénéficié de la grâce présidentielle ? Pourquoi tant de haine et de rancune ? Il n'est maintenu en prison rien que parce qu'il est le frère de Leila Trabelsi ». D'autre part, elle a assuré qu'il ne bénéficie pas des soins nécessaires à son état de santé, soulignant qu'il ne prend plus son traitement et qu'il n'y a pas d'oxygène en prison. Elle a, également, tenu à préciser qu'il est un sujet à risque pour le coronavirus Covid-19. « Ce qui se passe est une honte. Et tous les responsables assumeront la responsabilité de ce qui peut lui arriver ». Mourad Trabelsi est pratiquement le plus âgé des détenus, sans parler de son état de santé. Né en 1955, Mourad Trabelsi a subi en avril 2008 une très lourde opération chirurgicale à Genève en Suisse comme en atteste son médecin opérateur le Professeur A. Kalangos, chef de service de l'hôpital Cantonal de Genève. Le malade coronarien a des problèmes de cœur, de veines, de poumons, de diabète, d'obésité, d'Ethylisme chronique et son état critique nécessite une machine appropriée pour qu'il puisse respirer. En 2018, il a été victime d'un malaise cardiaque et a été transféré d'urgence à l'hôpital. Il avait subi un traitement inhumain et il a été, comme le cas présent, enchaîné sur son lit d'hôpital. Mourad Trabelsi subit tout cela pour une affaire de chèques sans provisions. Il a écopé de 20 ans de prison pour chèques sans provisions parce que son compte a été confisqué.

مقالات باللغة العربية



18-03-2020

[alchourouk](http://alchourouk.com)

رغم انتشار وباء الكورونا في ايطاليا وسقوط ضحايا .. إيقاف 200 «حارق» في 72 ساعة .. «الحرق»... متواصلة!

في أقل من 72 ساعة حاول أكثر من 200 شخص بعدد من المناطق الساحلية اجتياز الحدود خلسة نحو ايطاليا وذلك رغم انتشار فيروس كورونا فيها واعلانها منطقة حمراء. تونس «الشروق»: حيث لم يثن انتشار فيروس كورونا بأغلب المناطق الايطالية أكثر من 200 شخص من محاولات الهجرة غير النظامية



19-03-2020

[lemaghreb](http://lemaghreb.com)

توقيا من انتشار فيروس كورونا: محكمة القصرين تبادر بمعالجة الاكتظاظ في السجون

في اطار البحث عن حلول للتخفيف من الاكتظاظ بالوحدات السجنية التونسية، وأمام العدد الهام للموقوفين من أجل مخالفة قانون الطوارئ وعدم الالتزام بالحجر الصحي، قررت المحكمة الابتدائية بالقصرين انتهاج سياسية جديدة للحد من هذا الاكتظاظ والتخفيف قدر الامكان من عدد المساجين.

قال رئيس المحكمة الابتدائية بالقصرين محمد الخلفي ان المحكمة وفي اطار التوقي والحد من انتشار فيروس كورونا

بين العفو والسراح الشرطي

وأوضح الخلفي بان قاضي تنفيذ العقوبات هو الوحيد المخول له النظر في ملفات المساجين الذين صدرت في شأنهم أحكاما باتة ونهائية بالسجن من أجل ادراجهم بالعفو في صورة ما اذا استجابت ملفاتهم الى الشروط المنصوص عليها بالقانون، لكن وفي محاولة منها للتخفيف من الاكتظاظ التي اصبحت تعاني منها المؤسسات السجنية بصفة عامة، وفي اطار التوقي من هذه الجائحة التي اصبحت تهدد البلاد التونسية، فقد قررت المحكمة اتخاذ اجراءات استثنائية من أجل تسريح اكثر عدد ممكن من المساجين.

طلب رئيس المحكمة الابتدائية بالقصرين من قاضي تنفيذ العقوبات، ان يوسع قائمة المساجين الذين سيضملمهم العفو الاستثنائي، وشدد على ضرورة تفعيل الية السراح الشرطي لأكثر عدد ممكن من المساجين.

ووفق مصدرنا فانه من المنتظر ان يتم الانتهاء من القائمة المذكورة نهاية الاسبوع الجاري.

من جهة أخرى اكد محمد الخلفي، ان المحكمة تنتظر يوميا تقريبا في مطالب السراح المقدمة سواء من عائلات موقوفين او من لسان الدفاعو غالبا ما تتخذ قرارات بالتسريح في صورة ما اذا الجرائم خفيفة ولا تمثل اي خطر على الامن العام.

وافاد بان هذا الاجراء الاستثنائي لن يشمل المساجين الذين يمثلون خطورة على الامن العام كالمحالين في قضايا القتل والسرقة الموصوفة وترويج المخدرات وغيرها.

الادارة العامة للسجون والاصلاح توضح



من جهته قال الناطق الرسمي باسم الادارة العامة للسجون والاصلاح سفيان مزغيش انه من المنتظر ان تنتهي اواخر الاسبوع الجاري، النظر في عدد من ملفات المساجين الذين سيضملمهم العفو الخاص التكميلي. علما وان رئيس الجمهورية قيس سعيد كان قد اعطى تعليمات للجنة المذكورة بإدراج عدد اخر من المساجين بقائمة العفو لتخفيف الضغط على المؤسسات السجنية في هذه الفترة الحرجة التي تمر بها البلاد التونسية.

ووفق مزغيش فان المؤسسات السجنية حريصة كل الحرص على تنفيذ كافة الاجراءات والتدابير اللازمة للتوقي من انتشار فيروس كورونا المستجد، حيث انها كثفت من عمليات التعقيم لجميع الفضاءات والمرافق السجنية ووسائل النقل بصفة دورية ومنتظمة مع توفير المستلزمات والمعدات الخاصة في الغرض ومنع الزيارات المباشرة حتى إشعار آخر.

وبخصوص المودعين الجدد بالمؤسسات السجنية، اوضح سفيان مزغيش انه يتم وضعهم في الغرف العازلة التي تم توفيرها في 7 مؤسسات سجنية كبيرة ولا يتم دمجهم بالمساجين العاديين للتوقي من امكانية نشر المرض بالوحدة السجنية. اما في ما يتعلق بالموقوفين الحاملين للفيروس كورونا او الخاضعين للحجر الصحي الاجباري، قال مزغيش انه لم يتم الى حد كتابة الاسطر تسجيل اية حالة بالمؤسسات السجنية، ولكن وفي صورة الحال فقد جهزت الادارة العامة للسجون والاصلاح غرف عزل فردية للغرض.

ورشات خياطة لخياطة كمادات وأقنعة واقية لفائدة وزارة الصحة

في اطار تدعيم المجهود الوطني للوقاية من تفشي فيروس كورونا شرعت ورشة الخياطة بالسجن المدني بمنوبة في خياطة كميات هامة من الاقنعة الواقية لفائدة وزارة الصحة وفق المعايير والشروط الصحية المطلوبة. كذلك الامر بخصوص سجن المرناقية، الذي شرع هو الاخر فيخياطة كمادات واقية ستوزع على المساجين والاعوان بالمؤسسات السجنية

Sources	Articles
 14-03-2020 Realité	» Haw Wejhi »: La campagne qui dit non à la persécution <p>Le centre des recherches, études, documentation et informations sur les femmes (CREDIF) a lancé Mercredi une campagne anti-persécution (anti-bullying) sur Facebook. Cette campagne, intitulée « Haw Wejhi » (Voici mon visage) a attiré un grand nombre de femmes, notamment des figures publiques et des journalistes à l’instar de Fatma Saidane, Mouna Nordine, Khaoula Hasni..., qui n’ont pas hésité à poster leurs photos sans maquillage afin de soutenir cette initiative. En effet, l’idée de cet espace virtuel émane de l’étude récente effectuée par le « CREDIF » sur la violence que subissent les femmes dans les espaces digitaux et les réseaux sociaux. L’impact social et psychologique de ce type de violence a été davantage mis en exergue par la vague de violence verbale sur les réseaux sociaux qu’a reçu la journaliste Fadoua Chtourou le 6 Mars, après la diffusion de la séquence où elle couvrait un attentat terroriste sans maquillage. De facto, cette campagne s’adresse à toutes les femmes actives qui, comme Fadoua, s’investissent sans faille dans leur travail et font preuve de beaucoup de zèle et de professionnalisme mais qui sont, malheureusement, toujours jugées sur leurs apparences. Certes, l’incident de Fadoua n’est pas le premier en son genre mais il faut qu’il serve d’une piqûre d’alerte afin de rappeler aux gens que toute femme est libre et a le droit de s’afficher comme bon lui semble et qu’aucun être humain qui contribue au développement de la société avec engouement ne mérite d’être traité de cette façon non-éthique.</p>
مقالات باللغة العربية	
 18-03-2020 mosaiquefm	مدنين: السجن لشخص نشر فيديو يوهم فيه بإصابته بكورونا <p>أفاد الناطق الرسمي باسم المحكمة الابتدائية بمدنين، مراد الودرني بأن النيابة العمومية بالجهة أذنت بالاحتفاظ بشخص نشر فيديو على الانترنت يوهم فيه بإصابته بفيروس "كورونا"، وبظهور عدة أعراض عليه، متهما هياكل الصحة العمومية بتقصيرها وتقاؤها. وأضاف في تصريح لوكالة تونس إفريقيا للأنباء، أنه تم إصدار بطاقة ايداع بالسجن في حق المعني بثلاث تهم تتعلق الاولى بنسبة امور غير صحيحة لموظف عمومي اثناء قيامه بوظيفته والثانية بنشر اخبار زائفة من شأنها تكبير الصفو العام، والثالثة باستهلاك مادة مخدرة. من جهة أخرى، تم بين أمس الجمعة واليوم السبت، الاحتفاظ بـ6 اشخاص وإيداعهم السجن على خلفية خرقهم حظر الجولان والحجر الصحي العام وتعمدهم سرقة محلات تجارية، وفق ذات المصدر.</p>

Le 17-03-2020

Sources	Articles
---------	----------

17-03-2020

[realites](#)**Le FTDES dénonce les violations des droits des migrants du centre de Wardya**

Les conditions de vie des migrants placés au centre d'accueil et d'orientation de Wardya sont déplorables. C'est ce qu'a annoncé le Forum Tunisien des Droits Economiques et Sociaux (FTDES) qui affirme s'appuyer sur une vidéo retraçant plusieurs témoignages.

Dans un communiqué qui nous a été envoyé, le FTDES dénonce les violations des droits des détenus de ce centre. La vidéo montre, selon cette même source, 5 jeunes hommes, dont des mineurs, qui ont été placés à l'arrière d'une camionnette, menottés. « Malgré les alertes lancées par le FTDES, les autorités tunisiennes n'ont pas donné davantage d'informations concernant le sort réservé aux jeunes hommes embarqués ce matin. Également alertés, les agences onusiennes n'ont pas réagi à ces informations », lit-on dans le communiqué.

Dans ce même contexte, le FTDES a dénoncé le silence et le manque de transparence des autorités tunisiennes au sujet des conditions de vie des détenus. Face à cette situation, le Forum a appelé les organisations internationales, humanitaires et celles de la société civile à agir afin de combattre les violations des droits des migrants détenus dans les centres spécifiques.

S'adressant aux autorités tunisiennes, le FTDES a souligné l'importance d'autoriser la société civile, les institutions parlementaires et constitutionnelles et les journalistes à visiter ces centres. « Malgré les alertes lancées par le FTDES, les autorités tunisiennes n'ont pas donné davantage d'informations concernant le sort réservé aux jeunes hommes embarqués ce matin. Également alertés, les agences onusiennes n'ont pas réagi à ces informations », lit-on encore dans le communiqué du FTDES.

مقالات باللغة العربية**لا إصابات داخل السجون وأجنحة خاصة لاستقبال الموقوفين الجدد**

أكد سفيان مزغيش، الناطق الرسمي باسم الإدارة العامة للسجون والإصلاح، أن الهيئة لم تسجل أية إصابة بفيروس "كورونا" المستجد بكل الوحدات السجنية في كامل تراب الجمهورية، وذلك بفضل جملة إجراءات التي تم اتخاذها للتوقي والحفاظ على سلامة المساجين والأعوان والضباط والإطارات الطبية وشبه الطبية العاملة بالسجون منذ شهر فيفري 2020.

وقال مزغيش في تصريح لوكالة تونس إفريقيا للأنباء اليوم السبت، إن الإدارة عملت منذ بداية الأزمة، وبالتنسيق المستمر مع وزارة الصحة، على اتخاذ كل الإجراءات الوقائية والحمايية لتفادي انتشار العدوى في الوحدات السجنية ومن بينها تعليق الزيارات المباشرة للمساجين (الزيارات التي يلتقي فيها المساجين بعائلاتهم دون حاجز) والاقتصار على الزيارات العادية التي تتم عبر الحاجز مرة في الأسبوع وتقليص عدد الزوار للمساجين لزائرين اثنين فقط بهدف الحفاظ على الروابط العائلية وانعكاس ذلك الإيجابي على نفسية السجين.

كما تم كذلك التقليص في تواتر قبول "القفّة" من ثلاث مرات في الأسبوع إلى مرتين ثم إلى مرة واحدة في الأسبوع حسب تطور الوضع الصحي في البلاد، مؤكدا أنه يتم تعقيم كل ما يتم إدخاله للسجن مضيفا انه تم في المقابل تحسين جودة الإعاشة وإضافة وجبة ساخنة للسجناء (درع أو شربة)، فضلا عن توفير الأدوية والمعدات الصحية (كمادات وقفازات وقيس الحرارة...) للأعوان وللمساجين الذين يعرضون على المحكمة.



17-03-2020



[Shemsfm](#)

ولاحظ الناطق الرسمي باسم الإدارة العامة للسجون والإصلاح، أنه تم أيضا تخصيص فضاءات لاستقبال الموقوفين الجدد على غرار توفير أجنحة معزولة، لمنع الاختلاط مع المساجين الآخرين توفيقا من أية احتمالات ممكنة للعدوى، وذلك خلال فترة الملاحظة التي تدوم 14 يوما بكل من الوحدات السجنية بالمرنافية ومرناق وسجن الدير (الكاف) وسوسة وقابس و صفاقس، وفق معايير موضوعية تم فيها مراعاة عوامل الاكتظاظ ونسق الايداعات و خارطة توزيع المحاكم وخصوصية كل سجن من ناحية البنية التحتية.

وقال إنه تم إيقاف النشاطات التي كانت تتطلب من السجنين مغادرة الوحدة السجنية والإبقاء فقط على ورشات الخياطة التي تصنع الكمادات، مؤكدا أن القماش المستعمل تم اقتناؤه وفق الشروط الصحية التي وضعتها وزارة الصحة. ولاحظ في هذا السياق انه يتم توفير حوالي 1000 كمادة يوميا في سجن المرنافية.

Le 16-03-2020

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
<p>Espace Manag er</p> <p>21-02-2020</p> <p>espacemanager</p>	<p>La Cour de Cassation légalise l'association Shams de défense des droits des homosexuels</p> <p>La Cour de Cassation a rendu ce vendredi un arrêt légalisant l'association Shams de défense des droits des homosexuels en donnant raison à la Cour d'Appel qui avait déjà rejeté la demande des autorités de fermer cette association dont les activités sont contraires aux traditions des Tunisiens, selon le chargé du contentieux de l'Etat qui avait interjeté une cassation contre la décision de la Cour d'Appel. « Après quatre ans de bataille judiciaire dans le cadre de l'affaire de fermeture de l'association Shams, la Cour de Cassation a rejeté la demande et confirmé la décision de la Cour d'Appel de donner à Shams le droit d'exercer » s'est réjoui l'association dans un communiqué.</p>
 <p>16-03-2020</p> <p>shemsfm</p>	<p>Jendouba : 3 femmes arrêtées pour infraction du couvre-feu</p> <p>3 femmes âgées entre 20 et 25 ans ont été arrêtées à Tabarka dans le gouvernorat de Jendouba, indique un haut responsable sécuritaire à Réalités Online. Les jeunes femmes ont, en effet, violé les règles du couvre-feu ayant publié une vidéo en direct sur leurs pages Facebook montrant cette infraction, dans la soirée du 18 mars courant vers 22h. Après consultation du ministère public relevant du Tribunal de première instance de Jendouba, il a été décidé d'appréhender les 3 femmes. Ces dernières ont, par la suite, été déférées devant le Procureur de la République près du Tribunal de première instance de Jendouba. Rappelons que le chef de l'Etat, Kaïs Saïed avait décrété un couvre-feu de 18h à 6h. Cette mesure visant à limiter les déplacements et ainsi réduire les risques de la propagation du Coronavirus en Tunisie, est entrée en vigueur depuis hier mercredi.</p>
<p> Business News</p> <p>16-03-2020</p> <p>Business news</p>	<p>Coronavirus en Tunisie: des Sfaxiens observent un jeûne collectif</p> <p>L'Association de sauvegarde du Saint Coran et des bonnes mœurs à Sfax a appelé l'ensemble des habitants de la région à observer un jeûne collectif afin de demander à dieu de lever l'épidémie (Nouveau coronavirus COVID-19) à laquelle fait actuellement face notre pays (la</p>

Tunisie), la Ommah (La Nation) du prophète Mohamed (Bénédiction et salut soient sur lui) ainsi que l'ensemble de l'humanité. Dans un communiqué rendu public sur sa page officielle Facebook dans la soirée du mercredi, la même association a appelé l'ensemble des jeûneurs à prier dieu lors de l'Iftar (Rupture du jeûne) affirmant que les prières et vœux des jeûneurs seront exaucés. Notons que plusieurs Sfaxiens ont apprécié cette initiative tout en y répondant présents. D'autres l'ont contestée la considérant comme étant un geste takfiriste mettant en doute la croyance de certains musulmans.

 Business News

Ces terroristes à visages découverts

08-03-2020

Sofiene Ben
Hamida

businessnews

Vendredi dernier, deux kamikazes se sont fait exploser près de l'ambassade américaine dans une banlieue huppée de Tunis. Deux de moins dans le contingent de Nouredine Bhiri qui comprend cent mille kamikazes selon ses propres dires. Deux kamikazes qui rappellent à Rached Ghannouchi sa jeunesse et qui ont voulu exprimer leur islam coléreux de la manière la plus sanguinaire et morbide. Deux criminels qui trouvent pourtant des voix non moins criminelles pour les défendre.

Depuis vendredi dernier les dirigeants de l'Etat s'activent à nous faire croire qu'ils font quelque chose : Kaïs Saïed et Rached Ghannouchi ont rendu visite aux blessés, chacun de son côté, pour s'assurer qu'il sera au centre de la photo de circonstance. Elyes Fakhfakh s'est déplacé chez le lieutenant décédé dans l'attentat terroriste pour présenter ses condoléances à sa famille. Sinon, rien ou presque. Les déclarations ou les communiqués publiés jusque-là ont été bien fades. Ils manquent d'engagement comme si l'attentat terroriste est un simple fait divers ou comme si le terrorisme est entré dans nos habitudes, une explosion de temps en temps, quelques victimes et la vie reprend son cours. On était en droit de s'attendre à une assemblée générale d'urgence de l'ARP le lendemain samedi, pour commémorer le 4ème anniversaire de l'épopée de Ben Guerdène et montrer la détermination du peuple à travers celle de ses représentants face au terrorisme. Au lieu de cela, on a eu droit à un communiqué édulcoré de sa présidence.

Pendant ce temps, dans le camp d'en face, celui des terroristes, leurs supporters, leurs alliés et leurs défenseurs, l'heure était à l'offensive pour rendre les deux kamikazes victimes d'une situation, non responsables de leur crime odieux et faire porter toute la responsabilité à l'Etat, aux services de renseignements étrangers et aux forces occultes antirévolutionnaires. C'est le cas de la coalition Al Karama, remplaçante des anciennes Ligues de défense de la révolution. C'est le cas d'Imed Dghij, ancien gros bras de ces ligues qui s'est vu dernièrement propulsé dirigeant politique. C'est le cas aussi de Seif Eddine Makhlouf, avocat du diable, qui a reconnu être l'avocat de l'un des terroristes impliqués dans l'attentat de vendredi dernier. C'est aussi le cas de ce député Mohamed Affes qui, sans aucune gêne, il y a à peine quelques jours, au sein même du Parlement, a fait l'apologie du takfir. Tous se barricadent derrière la démocratie, la liberté d'expression et les droits humains pour continuer à agir contre les fondements de notre société.

Or, il est évident que ces gens sont une menace mortelle pour les libertés publiques et individuelles. La démocratie derrière laquelle ils se mirent pour mieux la poignarder est un système qui exige l'acceptation des différences, la cohabitation entre les idées contraires et la résolution pacifique des conflits. Pour sa survie et sa pérennité, la démocratie se doit de se défendre contre ses détracteurs et ses ennemis par la force de la loi. Ces lois existent. Elles interdisent l'apologie de la violence et du terrorisme. Elles interdisent les atteintes à la paix sociale et ne permettent en aucun cas les discours qui portent atteinte à la diversité ou qui incitent à la haine et à la violence. L'apologie de la violence et du terrorisme n'est pas un simple point de vue. C'est un crime puni par la loi. Celle relative à la lutte contre le terrorisme et la répression du blanchiment d'argent aurait pu, si elle avait été appliquée scrupuleusement, à tous et dans toutes les circonstances, lutter plus efficacement contre le terrorisme et le priver de ses soutiens. Malheureusement, cette loi n'est applicable qu'en présence d'un Etat fort et déterminé qui ne concède rien aux terroristes et à leurs soutiens à l'intérieur comme à l'extérieur du pays. C'est ce qui nous fait défaut aujourd'hui.

مقالات باللغة العربية

منظمات وجمعيات تطالب رئيس الجمهورية بإطلاق سراح المساجين




16-03-2020



[shemsfm](http://shemsfm.com)

طالبت مجموعة من المنظمات والجمعيات الوطنية في رسالة مفتوحة من إلى رئيس الجمهورية قيس سعيد بإسعاد أكبر عدد ممكن المسجونين بالعمو الخاص طبق القانون مع التوسع في المعايير وذلك بتطبيق شرط قضاء نصف العقوبة والاستغناء عن معايير أخرى أكثر صرامة باتجاه حماية أكبر عدد ممكن من الأشخاص. كما طلبت المنظمات بالتوسع في قائمة الجرائم التي يمكن ان يشملها العفو والتي تستثنى عادة من هذا الإجراء في الظروف العادية وتفعيل آلية الحظ من العفوبة وتوسيعها لتشمل جرائم لا تدخل في قائمة الجرائم التي تتمتع بهذا الأجراء في الظروف العادية. وطالبت الرسالة بتمتع أكبر عدد ممكن من الموقوفين تحفظيا بتفعيل الإفراج والتخفيف من شروطه خصوصا وان الظرف الحالي والإجراءات التي تم اتخاذها (الحظر الصحي الشامل) ستحول دون ارتكابهم لجرائم أخرى وكذلك ضامن لتنفيذ العقوبة باعتبار أنه لا يسمح بمغادرة البلاد وحتى مقرات سكنهم وإقامتهم. وحملت الرسالة توقيع كل من الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والاتحاد العام التونسي للشغل والهيئة الوطنية للمحامين وعمادة الأطباء التونسيين والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين والمنندى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والجمعية التونسية للمحامين الشبان والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وجمعيات بوصلة والأورومتوسطية للحقوق (مكتب تونس) ومحامون بلا حدود والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.

Le 13-03-2020


<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 14-03-2020 realites	<p>L'accès aux mosquées et minarets est exclusivement réservé aux cadres des lieux de culte</p> <p>Dans le cadre de la lutte et la prévention contre le coronavirus, le ministère des Affaires religieuses a publié samedi un communiqué où il souligne que l'appel à la prière sera effectué comme d'habitude aux horaires fixés pour chacune des cinq prières. « L'accès aux mosquées et minarets est exclusivement réservé aux cadres des lieux de culte appelés à effectuer les</p>

	tâches qui leurs sont confiées, rappelle le ministère. Les citoyens doivent se conformer aux indications du ministère inhérentes aux mesures de protection et de prévention, et se montrer compréhensifs vis-à-vis des motivations qui s'appuient toutes sur l'esprit de la religion laquelle est soucieuse de la protection de l'être humain ».
 13-03-2020 businessnews	Covid-19- Les églises et les synagogues suspendent leurs activités religieuses Le ministre des Affaires religieuses, Ahmed Adhoum, avec l'archevêque de l'Église catholique en Tunisie, Ilario Antoniazzi et le grand rabbin de Tunis, Haïm Bittan. Le ministre a tenu à les remercier pour leur compréhension dans ce contexte particulier surtout après les mesures annoncées par le chef du gouvernement, Elyes Fakhfakh concernant la lutte contre la propagation du Covid-19. Les églises chrétiennes et synagogues sur le sol tunisien ont suspendu toutes les activités religieuses en réponse aux consignes données par l'Etat tunisien.
مقالات باللغة العربية	
 13-03-2020 alchourouk	فيروس الكروني يستهدف 8 ملايين تونسي..«كورونا اكس» يخترق حياة «الفايسبوكيين» و يسطو على حساباتهم البنكية ظهر فيروس الكروني يحمل اسم " كورونا اكس " يستهدف حسابات 8 ملايين تونسي حيث يحث القرصان الضحية على الدخول إلى مواقع واب مشبوهة تحتوي على فيروسات وبرمجيات خبيثة بهدف سرقة كلمات عبور المستخدم و اختراق رمز بطاقته البنكية .

Le 12-03-2020

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 12-03-2020 realites	Municipalité de la Marsa: Pas plus de 50 personnes pour les cérémonies de mariage Dans le cadre des mesures visant à la lutte et la prévention contre le coronavirus, le président de la municipalité de la Marsa, Moez Bouraoui a annoncé sur Shems FM que les cérémonies de mariage prévues à la mairie vont désormais se dérouler en présence de pas plus de 50 personnes, mariés et témoins compris. « Pas plus de 50 chaises seront ainsi installées dans la salle de la mairie, assure-t-il. Par ailleurs, les gateaux ne seront pas distribués dans la salle, mais dans le jardin de la municipalité. Les jus et boissons seront servis dans des gobelets. Quant aux cérémonies de mariage programmées dans les salles et espaces des fêtes, elles ne doivent pas dépasser la centaine d'invités, avec un respect de la distance convenue entre une table et une autre ».Le maire de la Marsa a annoncé que les cérémonies où figurent des mariés arrivés récemment de l'étranger seront purement et simplement reportées. « Notre intervention ne se limite pas à cet aspect, puisque nous allons procéder ce samedi à la stérilisation du siège de la Garde nationale, ajoute-t-il. Nous avons déjà fermé le marché hebdomadaire (Souk) de Marsa-Ryadh ».

12-03-2020

[businessnews](#)

Le ministre des Affaires religieuses, Ahmed Adhoum est revenu sur la mesure annoncée par le chef du gouvernement concernant la suspension des prières collectives dont celle du vendredi, assurant que cela ne veut pas dire la fermeture des mosquées. « Les mosquées ouvriront leurs portes aux horaires habituels. L'appel à la prière ne sera pas suspendu. Cela dit, nous comptons sur la compréhension et la conscience des citoyens. D'autant plus que notre religion appelle à ne pas s'exposer aux dangers. Ainsi, les citoyens sont appelés à faire la prière chez eux, afin de prévenir la maladie et limiter les risques de propagation du Coronavirus Covid-19 », indique Ahmed Adhoum dans sa déclaration accordée à Mosaïque Fm.

مقالات باللغة العربية



12-03-2020

[alchourouk](#)

محامون يتطوعون للاستئناف .. 6 أشهر سجنا لـ 3 شبان من معتصمي التشغيل

أصدرت المحكمة الابتدائية بالكاف بداية الأسبوع الحالي حكما بسجن ثلاثة شبان من معتصمي التشغيل " 11 فيفري 2019 " لمدة ستة أشهر و ذلك بعد أن تم إيقاف 07 شبان و إطلاق سراح 04 منهم . و قد تم الحكم على ثلاثة شبان على خلفية اقتحام مقر الولاية .



12-03-2020

نورة الهدار

[lemaghreb](#)



مشروع قانون زجر الاعتداء على القوات المسلحة: بين المطالبة بالسحب وإعادة الصياغة في انتظار قرار لجنة التشريع العام

عاد مشروع قانون زجر الاعتداءات على القوات الحاملة للسلاح إلى طاولة نقاش لجنة التشريع العام منذ أسبوع تقريبا وعاد معه الجدل حول مضمونه وخاصة الجزء المتعلق بالحقوق والحريات، وفي الوقت الذي تمسكت فيه وزارة الداخلية بضرورة حماية منظورها أثناء قيامهم بعملهم من خلال هذا المشروع فقد تعالت الأصوات الراضية له بصيغته الحالية لأنه يمثل خطرا على المواطنين وعلى حرية التعبير والتظاهر، لجنة التشريع العام قامت بسلسلة من جلسات الاستماع إلى ممثلين عن النقابات الأمنية وعن وزارة الداخلية وكذلك عدد من الهياكل المهنية على غرار نقابة الصحفيين التونسيين والاتحاد العام التونسي للشغل ونقابة القضاة وجمعية القضاة والهيئة الوطنية للمحامين. هذا المشروع تم اقتراحه منذ سنتين تقريبا وقد وضع على طاولة نقاش لجنة التشريع العام آنذاك ولكن سرعانما عاد إلى الرفوف بعد أن طالبت أكثر من 16 منظمة وجمعية حقوقية بسحبه ورفضه جملة وتفصيلا والتي من بينها الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وغيرهم. رغم جدار الصد الجماعي الرافض لهذا المشروع إلا أن وزارة الإشراف والنقابات الأمنية تمسكت به ورفضت سحبه ولكن في المقابل فتحت باب الحوار ولم تر مانعا في إدخال جملة من التعديلات عليه من اجل توفير الحماية للأمنيين دون المساس بالحريات، تم تقديم مقترح تغيير لعنوان هذه الوثيقة من قبل النقابات الأمنية. البرلمان الجديد وتحديد لجنة التشريع العام رفضت الغبار مجددا عن هذا المشروع خاصة مع العملية الإرهابية الأخيرة التي جدت في منطقة البحيرة، فقد تم الاستماع إلى عدد من الهياكل القضائية وهي نقابة وجمعية القضاة بالإضافة إلى الاستماع أيضا إلى الهيئة الوطنية للمحامين الذين طالبوا بضرورة تعديله، في المقابل طالبت نقابة الصحفيين التونسيين بسحبه لأنه غير دستوري ويكرس لدولة البوليس وفق تعبير نقيب الصحفيين ناجي البغوري. من جانب آخر فقد لاقى أيضا هذا المشروع انتقادات كبيرة من قبل عدد من النواب فقد وصفه بشر الشاب بالخطر على الشعب التونسي وعلى المجتمع ككل لأنه ينسف الحقوق والحريات مقترحا أن يتم اعتماد مجلة الإجراءات الجزائية في حماية الأمنيين والإبقاء على الجزء المتعلق بالأمر الاجتماعي في هذا المشروع. أما النائبة مريم بن بلقاسم فقد رأت أن هذا المشروع بصيغته الحالية يستهدف المواطن والصحافي والنقابي والطالب باعتبارهم أكثر الفئات التي تسعى وراء الاحتجاج وفق تعبيرها، كما قالت «يتضمن مشروع قانون زجر الاعتداءات على القوات الحاملة للسلاح عديد المصطلحات الفضفاضة ويكرس للإفلات من العقاب وفيه تبعية للقانون الفرنسي المطروح أيضا في هذه الفترة إذ يعتمد على نفس الآليات ونفس قواعد التجريم، فمن الأولى إصلاح

المنظومة الأمنية وتوفير الحماية للأمنيين من خلال تحالف النقايس التي تعاني منها المؤسسات الأمنية» وطالبت بن بلقاسم بالاعتماد على المجلة الجزائرية مع إدخال بعض الإصلاحات عليها». الاتحاد العام التونسي للشغل من جهته وبعد أن طالب في وقت سابق بسحب مشروع القانون محور الجدل فقد عدل موقفه حيث دعا خلال جلسة استماع له صلب لجنة التشريع العام إلى ضرورة إعادة الصياغة بما يتماشى مع الدستور ومن أجل حماية الأمنيين والحفاظ على الحقوق والحريات العامة.


Le 11-03-2020

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 11-03-2020 Realité	<p>Covid-19 : la mosquée de la Zitouna désinfectée</p> <p>Coronavirus oblige, la mosquée de la Zitouna, comme bien d'autres endroits publics, a eu droit, ce vendredi 13 mars 2020, à sa séance de désinfection. L'évènement a été supervisé par la mairesse Souad Abderrahim en personne, vêtue à cette occasion d'un foulard. Etaient également présents d'autres conseillers municipaux, des cadres de l'institution et des agents de la police environnementale. Aujourd'hui étant le jour de la prière du vendredi ou des centaines de personnes se rassemblent à la mosquée, l'opération vise à prévenir la propagation de l'épidémie du Covid-19 ou au moins la limiter. La directrice de l'Observatoire des maladies nouvelles et émergentes, Nissaf Ben Alaya avait appelé ce matin les personnes âgées et/ou atteintes de maladies chroniques à ne pas se rendre à la mosquée les semaines prochaines et à faire la prière chez elles. Pour sa part, il y a quelques jours la municipalité de Tunis a installé des sanitaires, pour encourager les citoyens à se laver les mains en prévention.</p>
	مقالات باللغة العربية
 11-03-2020 mosaiquefm	<p>صفاقس: ضبط 87 شخصا بسواحل سيدي منصور كانوا ينون "الحرقة" نحو إيطاليا</p> <p>تمكنت وحدات الحرس البحري بصفاقس، صباح اليوم السبت، من ضبط 87 شخصا من جنسيات إفريقية مختلفة ومن بينهم تونسي ومغربي على متن قارب بسواحل سيدي منصور (الضاحية الشمالية لمدينة صفاقس)، حيث كانوا ينون اجتياز الحدود البحرية بطريقة غير شرعية في اتجاه السواحل الإيطالية، وفق ما أفاد به مصدر من إدارة إقليم الحرس البحري بصفاقس. وأضاف المصدر ذاته، في تصريح لـ"وات"، أنه تم ضبط هؤلاء المهاجرين الغير شرعيين، ومن بينهم أطفال ونساء، على بعد 14 كلم من اليابسة، وقد تم إدخالهم الى ميناء صفاقس واتخاذ الاجراءات اللازمة في شأنهم، وذلك بعد استشارة النيابة العمومية بالجهة، وفق تأكده.</p>


Le 10-03-2020

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 10-03-2020	<p>Nissaf Ben Alaya appelle les personnes âgées à éviter les prières communes</p> <p>La directrice de l'Observatoire des maladies nouvelles et émergentes, Nissaf Ben Alaya a appelé ce vendredi 13 mars 2020, les personnes âgées et/ou atteintes de maladies chroniques à</p>


<p>realites</p>	<p>ne pas se rendre à la mosquée les semaines prochaines et à faire la prière chez elles, pour prévenir la propagation du Covid-19. Intervenant lors de l'émission Expresso sur les ondes d'Express FM, Mme. Ben Alaya a expliqué qu'on a trois foyers familiaux du Covid-19 en Tunisie qui sont répartis à Mahdia, Tunis et Ariana en rappelant que la Tunisie vient de passer au stade 2 de la pandémie. « Le passage au stade 3 est lié par l'engagement des citoyens à appliquer les mesures de prévention nécessaires pour lutter contre la propagation de la pandémie » a-t-elle dit. Dans ce sens, Mme. Ben Alaya a réitéré qu'il est nécessaire de se conformer aux règles strictes de l'auto-isolement et des mesures d'hygiène et éviter les espaces fréquentés par les citoyens, tout en soulignant que le Covid-19 est une pandémie mondiale qui impose une vigilance renforcée. Rappelons que Nissaf Ben Alaya a indiqué hier 12 mars 2020 que le bilan total est de 13 cas actuellement en Tunisie, précisant que 2200 personnes sont en auto-isolement.</p>
---------------------------------	--

مقالات باللغة العربية

<p></p> <p>10-03-2020</p> <p>Shemsfm</p>	<p>الداخلية تنفي القبض على صاحبة التسجيل الصوتي الذي حذرت فيه من انتشار وباء كورونا في تونس</p> <p>أفادت وزارة الداخلية في بلاغ لها قبل قليل انه تم تداول بلاغ منسوب لها على شبكات التواصل الاجتماعي وبعض المواقع الاخبارية مفاده انه تم القبض على صاحبة التسجيل الصوتي التي تدعي من خلاله انها ممرضة بأحد المستشفيات والتي تولت تقديم معطيات حول تطور انتشار وباء كورونا المستجد. وأوضحت الوزارة أن هذا البلاغ المنسوب لها عار من الصحة مؤكدة انه لم يصدر عنها داعية عموم المواطنين والمواقع الاخبارية لعدم تداوله. وشددت الوزارة على أنها لا تتحمل مسؤولية تبعاته مذكرة وان المعطيات التي تهم مختلف مصالح وزارة الداخلية تصدر حصريا عن مكتب الإعلام والاتصال التابع لها وعن الناطقين الرسميين باسم الوزارة وباسم الإدارة العامة للأمن الوطني والإدارة العامة للحرس الوطني والديوان الوطني للحماية المدنية دون سواهم.</p>
--	---

Le 09-03-2020

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
<p></p> <p>09-03-2020</p> <p>realites</p>	<p>Interdiction de laver les corps des personnes décédées du Coronavirus, selon Béchir Ben Hassen</p> <p>En matière de fatwas et de chariâa, chacun y va à sa manière et à partir de sa propre interprétation de l'islam. Ainsi, le prédicateur Béchir Ben Hassen, vient d'annoncer que les personnes décédées par « le Coronavirus n'ont pas droit à une toilette mortuaire comme tout un chacun. D'après lui, on devrait verser de l'eau au-dessus si cela est possible ; autrement, on pourrait les enterrer sans toilette ». Béchir Ben Hassen se permet de se substituer, comme autorité, aux services de santé de l'Etat. Et puis, sortir ce type de « fatwas » risque tout simplement de semer encore davantage la panique et la discorde parmi la population. Chose que le « cheïkh » pratique à souhait.</p>



09-03-2020

shemsfm**Les écoles coraniques aussi fermées à partir de jeudi**

A l'issue de la réunion d'urgence du conseil de sécurité nationale tenue hier, le ministre de la Santé Abdellatif Mekki a annoncé que les cours seront suspendus à partir de jeudi 12 mars à cause de l'épidémie du nouveau coronavirus Covid-19 dans tous les établissements scolaires et universités du pays. Un communiqué du ministère des Affaires religieuses a précisé ce mardi 10 mars 2020 que les écoles coraniques seront aussi fermées et les cours suspendus pour garantir la sécurité des élèves.

Business News

09-03-2020

businessnews**Tunisie - Pas de conversion à l'islam pour cause de Covid-19 !**

Les procédures de conversion à l'islam et de confirmation ont été suspendues jusqu'à une date ultérieure, dans le cadre des mesures préventives anti-propagation du Covid-19 (coronavirus). C'est ce que vient d'annoncer l'office de la Fatwa dans un communiqué émis ce matin, lundi 9 mars 2020. L'office précise que la date de reprise des procédures sera annoncée ultérieurement. Le ministère de la Santé a confirmé, hier, le deuxième cas de contamination d'un citoyen par le virus du Covid-19. Il s'agit d'un citoyen tunisien âgé de 65 ans arrivant d'Italie. Le patient a été placé en isolement dans l'un des hôpitaux universitaires du pays.

مقالات باللغة العربية

09-03-2020

shemsfm**تفطن إلى سارق بمنزله فأطلق عليه النار: إبقاء صاحب المنزل بحالة سراح في المنستير**

أذنت ليلة البارحة السبت 7 مارس 2020، بفتح تحقيق من أجل القتل العمد ضد صاحب منزل تعرض إلى السرقة مع إبقاءه بحالة سراح حسب ما أفاد به الناطق الرسمي باسم محاكم المنستير والمهديّة فريد بن جحا. وفي تفاصيل الواقعة أوضح المساعد الأول لوكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بالمنستير فريد بن جحا أن صاحب منزل بصدد البناء بجهة بنان من ولاية المنستير تفطن إلى محاولة سرقة مواد بناء ومعدات من المنزل فتسلّح برخصة صيد مرخصة وحاول إيقاف السارق. وأضاف بن جحا لإذاعة شمس أف أم أن صاحب المنزل أطلق النار على السارق نظرا لأنه كان متسلحا هو الآخر بسلاح أبيض وحاول مهاجمته، فتصدى له بإصلاق النار عليه، مشيرا إلى أن الإصابة لم تكن قاتلة ولم تكن خطيرة. وأكد بن جحا أنه تم الإبقاء على صاحب المنزل في حالة سراح وتم الاحتفاظ بالسارق وفتح تحقيق من أجل القتل العمد.

Le 06-03-2020<http://adlitn.org/fr>**Sources****Articles**

04-03-2020

realites**Kaïs Saïed à la synagogue de la Ghriba**

Profitant de sa présence à l'île de Djerba à l'occasion de la 10ème édition du Salon international de l'aéronautique et de la défense, le président de la République Kaïs Saïed a effectué une visite à Houmet Essouk ainsi qu'à El Hara El Kebira où habite la majorité des familles tunisiennes de confession juive. Le chef de l'Etat qui était accompagné notamment du ministre de la Défense Nationale Imed Hazgui a été chaleureusement accueilli par les habitants de l'île. Kaïs Saïed s'est également rendu à la synagogue de la Ghriba.

08-03-2020

[businessnews](#)

A l'occasion de la Journée internationale de la Femme, le chef du gouvernement, Elyes Fakhfakh, s'est rendu, ce matin du dimanche 8 mars 2020, au Groupement féminin pour le développement dans le secteur agricole, « Sawaêd Borj Mornag » dans la délégation de Mornag du gouvernorat de Ben Arous.

Accompagné du ministre de l'Agriculture, des Ressources hydrauliques et de la Pêche, Oussama Kheriji, et de la ministre de la Femme, de la Famille, de l'Enfance et des personnes âgées, Asma Shiri, le chef du gouvernement a annoncé une série de mesures dont notamment :

-Augmentation de l'allocation réservée au programme de l'impulsion de l'initiative économique féminine au ministère de la Femme de 3 à 10 millions de dinars pour l'année 2020.

-Doublement de 5 fois des crédits consacrés aux projets agricoles féminins passant de 6 à 30%

-Réservation de 70% du montant alloué au programme de l'impulsion de l'initiative économique féminine aux régions intérieures dans le cadre de la discrimination positive.

-Coordination avec la Banque tunisienne de solidarité (BTS) pour accorder la priorité aux femmes nouvellement adhérees aux structures professionnelles des groupements de développement agricole et des sociétés mutuelles

-Organisation d'une foire nationale annuelle pour les produits des femmes rurales en partenariat avec le ministère de l'Agriculture et celui de la Femme ainsi que la BTS, et ce dans le cadre de la célébration de la Journée internationale de la Femme rurale, le 15 octobre de chaque année. Par la même occasion, le chef du gouvernement a remis les notifications d'accords au profit de 9 projets féminins à Ben Arous pour un coût d'investissement de l'ordre de 176 mille dinars dans le cadre du programme de l'impulsion de l'initiative économique féminine.

مقالات باللغة العربية






06-03-2020

[alchourouk](#)

المهدية.. في حملة أمنية.. حجز 3 بنادق صيد وإيقاف 25 شخصا


تمكن أعوان فرقة الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بالمهدية في إطار حملة أمنية يوم أول أمس الخميس من حجز 3 بنادق صيد، ومجموعة من الخراطيش، وإيقاف 3 أشخاص حُجزت لديهم البنادق، كما تم إلقاء القبض على 22 شخصا آخرين صادرة في شأنهم بقرقيات تفتيش لدى وحدات أمنية

Sources	Articles
 <p>03-03-2020 realites</p>	<p>Tazarka: Les citoyens protestent contre les usines source de pollution</p> <p>La société civile de la ville de Tazarka (gouvernorat de Nabeul) a de nouveau protesté mardi 3 mars contre les sources de la pollution qui rendent leur quotidien irrespirable. Ils protestent contre les atermoiements des autorités qui n'ont pas fermé les usines de la zone industrielle lesquelles se trouvent à l'origine de la grève pollution de la lagune. Les citoyens de Tazarka ont organisé ce mardi 3 mars un sit-in de protestation, appelant à la fermeture des usines.</p>
 <p>05-03-2020 businessnews</p>	<p>Des organismes nationaux et des associations signent une pétition contre les discours takfiristes</p> <p>Des organismes nationaux et des associations ont publié ce jeudi 5 mars 2020 une pétition pour condamner les discours haineux entendus depuis quelques jours au Parlement et comportant notamment des accusations d'apostasie [takfir]. Les signataires ont condamné les agissements commis par des individus « appartenant à des ligues dissoutes » au sein même du parlement contre la Constitution qui interdit les discours haineux et les appels à la violence. « Nous estimons que le silence de l'Etat ouvre la voie à de nouvelles effusions de sang et aux assassinats politiques commis sous couvert des mêmes discours et constitue un crime à l'encontre de la démocratie et de l'Etat de droit » précise le communiqué publié notamment pas le SNJT (Syndicat national des journalistes tunisiens). Ils ont aussi appelé les appareils de l'Etat à prendre les mesures adéquates à l'encontre de tous ceux qui sont porteurs d'un discours takfiriste et à ne pas fermer les yeux sur un tel comportement dangereux qui menace l'intégrité physique des politiciens. Cet appel vient suite à une vive polémique suscitée par les propos tenus par les députés Al Karama à l'encontre des députés du PDL (Parti destourien libre) et plus précisément contre la présidente du parti Abir Moussi. On retrouve parmi les signataires l'UGTT, le SNJT, la LTDH ainsi que d'autres associations et des indépendants.</p>
مقالات باللغة العربية	
 <p>05-03-2020 alchourouk</p>	<p>الهايكا توجه لفت نظر إلى إذاعة "موزاييك أف أم"</p> <p>وجهت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري (الهايكا)، اليوم الجمعة، لفت نظر للقناة الإذاعية الخاصة "موزاييك أف.أم" بخصوص الخرق المسجل في إحدى حلقات برنامج "صباح الناس" بتاريخ 5 فيفري المنقضي. وأوضحت الهيئة أن الحلقة المعنية تضمنت كشفا لمعطيات شخصية تتعلق بوضعية طفلة تعرضت لاعتداء جنسي، داعية الإذاعة إلى تجنب بث كل ما من شأنه أن يمثل خرقا لحقوق الطفل خاصة إذا كان ضحية اعتداء جنسي بشكل يعرضه للوصم الاجتماعي ويمس من مصلحته الفضلى. كما دعتها إلى سحب الجزء المعني من الحلقة المذكورة من موقعها الإلكتروني ومن صفحات التواصل الاجتماعي التابعة لها وعدم إعادة بثها.</p>

أسدلت نقابة القضاة التونسيين مؤخرا الستار على جلستها العامة الانتخابية التي انعقدت بالعاصمة تحت شعار «نضال مستمر من اجل قضاء مستقل»، جلسة كان فيها للقضاة موعد مع الصندوق لاختيار تركيبة المكتب التنفيذي الجديد الذي سيتسلم المشعل من اجل معركة استقلالية القضاة، بلغ عدد القضاة الحاضرين في هذه الفعاليات حوالي 500 شخص مارس 430 منهم حقهم الانتخابي، وقد أسفرت النتائج عن اختيار القاضية أميرة العمري رئيسة جديدة خلفا لإبراهيم بوضوح الذي تم اختياره منذ 2017. هي ليست المرة الأولى من نوعها أن تكون امرأة على رأس نقابة القضاة التونسيين فقد سبق وأن تقلدت هذا المنصب القاضية روضة العبيدي التي خاضت مشوارا مهما بشهادات من داخل القطاع وخارجه، أميرة العمري اليوم أمام تحد جديد لمواصلة مسار تكريس استقلال القضاء. تنافس على هذا السباق الانتخابي 25 مترشحا من القضاة المنتميين للنقابة ليتم اختيار تسعة منهم فقط طبقا للقانون سيمثلون الهيئة المديرة الجديدة، الكلمة طبعاً كانت للصندوق الذي أسفر عن فوز أميرة العمري بـ 275 صوتا وقد تم اختيارها لمنصب الرئاسة، ثم نجد بقية أعضاء الهيئة الجديدة كالتالي : أيمن شطبية 240 صوتا، هالة بن إدريس 194 صوتا، منتصر بالله بن فرج 178 صوتا، شادلية الفقراوي 165 صوتا، سنية عبان 157 ، محمد حسين قريرة 148، شكري الماجري 147 صوتا وشكري بن فرج 147 صوتا. في أولى كلماتها التي خطتها على صفحتها بموقع التواصل الاجتماعي قالت الرئيسة الجديدة أميرة العمري التي تعتبر من المكتب المتخلي إذ تقلدت فيه خطة كاتبة عامة وفي حديثها عن أجواء الجلسة الانتخابية قالت «هذا الحضور هو نتاج نضالات سابقة رسخت قيمة العمل النقابي وهو حتما دليل نجاح الهيئة الإدارية المتخالية التي أتوجه لها بكل عبارات الامتنان والتقدير والتي عاينت بوصفي كنت من ضمن تركيبتها حجم المسؤولية وثقلها.. وهذا لن يزيدنا إلا قناعة بأن العمل الصادق هو مفتاح أي نجاح وبأن الإيمان بما نحمل من قضايا عادلة وقيم نبيلة هو نبراس ينبير ظلمة كل ما يقال أنه مستحيل..» وأضافت العمري أيضا «النقابة هيكل جامع وسأواصل بمعية زملائي الكرام بناء مجد وقوة هذا الهيكل.. لأنني أو من أن العمل الجاد والصادق والإرادة الصلبة والوحدة أدوات جبارة لتحقيق أي نجاح.. مستقبلا القضائي رهينا نحن قبل أي شيء آخر.. ماضون في معركة استقلال القضاء وزادنا في ذلك تكاتفنا ووفائنا لمبادئ وقيم نبيلة هي كنه رسالتنا».

Le 04-03-2020

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 <p>04-03-2020</p> <p>Realité</p>	<p>Mohamed Fadhel Kraïem répond aux rumeurs sur les écoutes téléphoniques</p> <p>Contrairement aux rumeurs qui circulent sur les réseaux sociaux, affirmant que le ministère des Technologies de l'information et de la communication (TIC) a mis sur écoute des lignes téléphoniques, le ministre des TIC, Mohamed Fadhel Kraïem a précisé que l'agence technique des télécommunications (ATT) contrôlée par le ministère des TIC assure la sécurité du réseau Internet et non les communications téléphoniques. M. Kraïem a expliqué qu'en vertu du décret n° 2013-4506 du 6 novembre 2013 qui avait porté sur la création de cette agence, l'ATT n'opère que sur ordre judiciaire et assure un appui technique aux affaires judiciaires. Par ailleurs, il a souligné que l'ATT en tant qu'instance de contrôle, offre un soutien technique considérable à la justice par l'application des procédures judiciaires ainsi que le recueil de preuves électroniques d'ordre technique.</p>
	مقالات باللغة العربية


04-03-2020

mosaiquefm


أثارت تصريحات النائبة ليلي الحداد التي نعتت فيها النائبة عبير موسى "انت بنت بوليس ومرت بوليس" غضب أبناء المؤسسة الأمنية الذين قرّروا مقاضاة الحداد وتتبعها قانونيا ... وفي هذا الاطار أدانت رئيسة جمعية المرأة الأمنية والأسرة ومحافظ شرطة أعلى فاطمة الورتاني تصريحات النائبة عن حركة الشعب ليلي الحداد.

Le 03-03-2020

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 <p>03-03-2020</p> <p>realites</p>	<p>Tunisie - Un projet de loi contre les « Fake News » en préparation</p> <p>Le député Tahya Tounes, Mabrouk Korchid est intervenu lors de la plénière consacrée à l'examen de plusieurs projets de loi en présence du ministre des Technologies, Fadhel Kraiem. Mabrouk Korchid a émis plusieurs critiques concernant les services de la Poste tunisienne et a appelé à ce qu'une réforme en profondeur soit adoptée le plus tôt possible pour parer tous les manquements. Il s'est interrogé s'il serait judicieux d'opérer une transformation faisant que l'institution se transforme en « Banque de la Poste ». Le député et ancien ministre a également abordé la question des Fake News ou fausses informations qui se propagent sur les réseaux sociaux. Il a ainsi annoncé qu'un projet de loi est en cours de préparation contre les Fake News. « Les mécanismes judiciaires ne sont plus en adéquation avec ce qui se passe actuellement en ce qui concerne les personnes qui commettent les crimes électroniques ». Mabrouk Korchid a accusé le ministère des Technologies de ne pas avoir coopéré avec la justice pour identifier ces criminels électroniques : « Les Fakes News font et défont l'opinion publiques de nos jours. Elles influent sur les résultats des élections et menacent la jeune démocratie naissante en Tunisie. Je vous demande de vous pencher sérieusement sur le sujet ». Dans ce contexte, le député a donné l'exemple de la France et de l'Allemagne qui ont promulgué des lois anti-Fake News.</p>




مقالات باللغة العربية

 <p>03-03-2020</p> <p>Shemsfm</p>	<p>إرساء المحكمة الدستورية على رأس أولويات الجلسة الأولى لندوة الرؤساء بالبرلمان</p> <p>سيكون استكمال المؤسسات الدستورية والهيئات المستقلة وخاصة المحكمة الدستورية، من أوكذ أولويات الجلسة الأولى لندوة الرؤساء أثناء الدورة الحالية التي ستعقد صباح غد الجمعة بقصر باردو، وفق بلاغ صادر عن مجلس نواب الشعب، جاء فيه أيضا أن جدول أعمال الندوة يتضمن كذلك ضبط الأولويات التشريعية وروزنامة جلسات الحوار مع الحكومة والجلسات الرقابية. يُذكر أن ندوة الرؤساء هي أعلى مؤسسة استشارية في البرلمان وهي تتعقد تحت إشراف رئيس المجلس وبحضور أعضاء مكتب المجلس ورؤساء الكتل ورؤساء اللجان التشريعية والخاصة. وقد قرّر مكتب مجلس نواب الشعب الذي انعقد يوم 26 فيفري 2020، فتح آجال قبول الترشيحات لعضوية المحكمة الدستورية، انطلاقا من 1 مارس 2020، لتستمر إلى غاية 19 من الشهر ذاته، على أن تتولى اللجنة الانتخابية بالبرلمان، فرز ملفات الترشيح خلال الفترة الممتدة من 23 إلى 30 مارس الجاري، مع تحديد تاريخ 8 أبريل 2020 كموعدا لانطلاق جلسات التصويت على المرشحين. وكان</p>
--	--

البرلمان عقد أثناء العهدة السابقة (2019/2014)، عددا من الجلسات العامة لانتخاب أعضاء المحكمة الدستورية، أفضت إلى انتخاب القاضية روضة الورسيغني في مارس 2018، ليتم لاحقا فتح باب الترشيحات عديد المرات، إلا أن المجلس فشل لاحقا، في أكثر من مناسبة، في استكمال انتخاب الأعضاء الثلاثة المتبقين وكان آخرها الجلسة العامة الإنتخابية في 18 جويلية 2019. وتتكون المحكمة الدستورية من 12 عضوا، ينتخب البرلمان 4 أعضاء منهم، ويُعيّن رئيس الجمهورية 4 آخرين، في حين يُعيّن المجلس الأعلى للقضاء 4 أعضاء، وفق ما ينص عليه قانونها الأساسي عدد 50 لسنة 2015 المؤرخ في 3 ديسمبر 2015.

Le 02-03-2020

<http://adlitn.org/fr>

Sources	Articles
 <p>01-03-2020</p> <p>realites</p>	<p>Un imam découvre un bébé abandonné dans une mosquée à Monastir</p> <p>Un nouveau-né enveloppé par une couverture dans un carton a été trouvé ce matin par un imam Zaremdine au gouvernorat de Monastir au sein d'une mosquée. Il a contacté les unités concernées qui se sont chargées de l'hospitalisation du bébé au sein du service de néonatalogie et ordonné l'ouverture d'une investigation en vue de déceler l'identité des parents. L'imam s'est aperçu du nourrisson âgé d'environ 15 jours qui était placé sur le tapis de la mosquée, après la prière.</p>
 <p>02-03-2020</p> <p>shemsfm</p>	<p>La Turquie ne retiendra plus les migrants essayant de gagner l'Europe</p> <p>La Turquie a décidé de ne plus empêcher les réfugiés syriens de se rendre en Europe par voie terrestre et maritime, après la mort de 33 soldats turcs au moins dans la province d'Idlib. La police turque, les gardes-côtes et les responsables de la sécurité des frontières ont reçu l'ordre de se retirer. La Turquie, qui a accueilli 3,7 millions de réfugiés depuis le début du conflit syrien, exige le retrait des forces syriennes engagées dans la province d'Idlib avant la fin du mois. Le président Recep Tayyip Erdogan a promis mercredi dernier une intervention militaire imminente pour mettre fin à l'offensive gouvernementale et accuse la Russie de violer l'accord de "désescalade" qu'il a conclu avec Vladimir Poutine en 2018. Ankara s'est par ailleurs engagé en 2016 auprès de l'Union européenne à retenir les migrants qui transitent par son territoire, moyennant plusieurs milliards d'euros d'aide.</p>
	<p>مقالات باللغة العربية</p>
 <p>02-03-2020</p> <p>shemsfm</p>	<p>مرصد الحقوق والحريات.. أكثر من 100 طفل تونسي عالقون ببؤر التوتر</p> <p>كشف مرصد الحقوق والحريات بتونس خلال ندوة صحفية عقدها امس باحد نزل العاصمة حول انقاذ الاطفال العالقين في بؤر التوتر عن وجود 104 اطفال تونسيين عالقين بمخيمات سوريا . و اضاف المرصد ان هؤلاء الاطفال اغلبهم في المخيمات وعدد اخر في وجهة غير معلومة</p>